

قوات الطوارىء الدولية والملاحة الإسرائيلىية فى مضائق تيران (بين عدوان ١٩٥٦ وعدوان ١٩٦٧)

د . فطين أحمد فريد

أستاذ التاريخ الحديث المساعد بجامعة قناة السويس

قوات الطوارئ الدولية والملاحة الإسرائيلية في مضائق تيران

بين عدوان ١٩٥٦ وعدهان ١٩٦٧

تمهيد

إن التطورات التاريخية لمشكلة مضائق تيران بدأت ببداية الصراع العربي - الإسرائيلي عام ١٩٤٨، فمشكلة الملاحة في هذه المضائق بدأت عندما قامت القوات الإسرائيلية باحتلال قرية أم الرشيش يوم ١٠ مارس ١٩٤٩ وحولتها إلى ميناء إيلات ، وأصبحت بذلك تهدد العقبة وجنوب شبه جزيرة سيناء والممر المائي في تيران ، كما تهدد منطقة البحر الأحمر كلها سواء السواحل المصرية أو السعودية .

وفي عام ١٩٥٠ اتفقت السلطات المصرية مع سلطات السعودية على أن تقوم القوات المصرية باحتلال جزيرة «تيران» وجزيرة «صنافير»، وهما الجزرتان اللتان تحكمان في مدخل خليج العقبة. وعلى أثر هذا الاحتلال أقامت السلطات المصرية في «رأس نصراني» مدفع ساحليه تسيطر تماماً على الملاحة في مضيق «الإنتربرايس». وقد أخطرت دول العالم كلها بهذه الإجراءات لقطع خط الرجعة على أية محاولة للاعتداء على حقوق مصر .

وعقب ذلك أعلنت مصلحة الموانئ والمنائر في مصر - بناء على طلب وزارة الحربية والبحرية - أن منطقة المياه الساحلية الواقعة غرب الخط الموصل ما بين رأس محمد ورأس نصراني منطقة منوعة لا يجوز الملاحة فيها ، وذلك في منشور لشركات الملاحة رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٠ بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٥٠، وأرسل هذا المنشور لجميع شركات الملاحة ، وكذلك إلى القنصليات الأجنبية في مصر. ونلاحظ على هذا المنشور أنه لم يقرر إغلاق مضيق تيران أمام الملاحة الدولية كلها بل أمام الملاحة الإسرائيلية وحدها مما يتلاءم مع قواعد قانون البحر ، عكس ما ادعت إسرائيل أمام المجتمع الدولي آنذاك - في محاولة

لاستثارته - أن مصر عرقلت الملاحة الدولية بالإجراءات السابقة ، مع العلم بأن هذه الإجراءات متطابقة مع اتفاقية المدننة المصرية الإسرائيلية التي منعت الطرفين من الدخول في المياه الإقليمية للطرف الآخر. واستمر هذا الوضع حتى وقوع العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦^(١).

شروط إسرائيل للانسحاب

لقد انتهت حرب ١٩٥٦ وقد حققت مصر كل أهدافها واستردت كل حقوقها فيما عدا واحداً وهو منع إسرائيل من المرور في خليج العقبة. حيث خرجت إسرائيل من حملة سيناء سنة ١٩٥٦ بمفهوم واحد هو فتح خليج العقبة أمام السفن والبضائع الإسرائيلية ، وبذلك ازدهر ميناء إيلات وتوسع وازداد عدد سكانه ، وأصبح بمثابة المسamar المثبت للخريطة الإسرائيلية على البحر الأحمر. وهدد قادة إسرائيل بأن أية محاولة من جانب مصر لغلق الخليج مرة ثانية ستواجهه إسرائيل بالحرب فوراً .

وطلت إسرائيل مستعمرة في إبقاء خليج العقبة مفتوحاً أمام سفنها وبضائعها، لأن المجال الحيوي أمام الصناعة الإسرائيلية هو في شرق إفريقيا والقاراء الآسيوية، كما أن هذه المناطق هي مصادر رئيسية تستقى منها إسرائيل المواد الغذائية والخامات بالإضافة إلى تسويق سلعها الصناعية^(٢).

لقد رفضت القوات الإسرائيلية أن تنسحب من خليج العقبة ومضيق تيران وشبه جزيرة سيناء إلا إذا تحقق ما وضعته من شروط لهذا الانسحاب . وكان من بين هذه الشروط ما هو خاص بمرابطة قوات الطوارئ الدولية بمنطقة شرم الشيخ عقب انسحاب القوات الإسرائيلية مباشرة، وقبل انسحاب قوات الطوارئ الدولية من هذه المنطقة يلتزم الأمين العام للأمم المتحدة بأن يخطر السلطات الإسرائيلية بالنية في إجراء هذا الانسحاب . وأن تقوم قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ بكفالة حرية الملاحة الإسرائيلية في مضيق تيران وخليج العقبة، وقد جاءت هذه الشروط في الخطابات التي أرسلها المندوب الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة في ٥ ، ١٠ ، ١٥ و ٢٥ فبراير ١٩٥٧^(٣).

غير أن هرشولد الأمين العام للأمم المتحدة رفض هذه الشروط على أساس أنه يجب أن يتم انسحاب القوات الإسرائيلية من غير قيد أو شرط. وقد أثبتت هذا الرفض في التقرير الذي رفعه إلى الجمعية العامة في ٥ من فبراير سنة ١٩٥٧، ثم دارت مفاوضات في الكواليس أدت إلى أن يرفع الأمين العام إلى الجمعية العامة تقريراً في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٧ أثبت فيه - من بين ما أثبت - الأسئلة التي وجهتها إليه إسرائيل في خصوص خليج العقبة ومضيق تيران، والإجابات التي بعث بها هو ردًا على هذه الأسئلة. وتتلخص إجابات الأمين العام في أن قوات الطوارئ الدولية وظيفتها منع وقوع الأعمال الحربية ، ولكنها لن تستعمل قط لفرض حل ما لمسألة سياسية أو قانونية تكون موضعًا لخلاف.

أما فيما يتعلق بطلب إسرائيل وجوب قيام الأمين العام للأمم المتحدة بإخبارها قبل العمل على سحب قوات الطوارئ الدولية ، فقد طلب الأمين العام تأجيل الإجابة على هذا السؤال مع إبرازه الاحتمال في أن يقوم بإخبار اللجنة الاستشارية لقوات الطوارئ الدولية بالنية في سحب هذه القوات من منطقة شرم الشيخ، أما بخصوص ما طلبه إسرائيل من إضافة قوة بحرية إلى قوات الطوارئ الدولية كى تكفل حرية الملاحة في مضيق تيران وخليج العقبة فقد تضمنت إجابة الأمين العام للأمم المتحدة رفض هذا الطلب .

وبعد أن دارت مفاوضات معقدة ، أعلنت جولدا مائير، وزيرة خارجية إسرائيل في الاجتماع الذي عقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأول من مارس سنة ١٩٥٧ أنها تلقت مذكرة من جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٥٧ يؤكد فيها أن مضيق تiran وخليج العقبة هما - من وجهة النظر الأمريكية - من المياه الدولية وذلك إلى أن تقرر العكس هيئة قضائية دولية ، وأن الولايات المتحدة من جانبها سوف تمارس حقوقها في الانتفاع بهذه المياه ، وتأمل أن ينضم إليها الأعضاء الآخرون للوصول إلى الاعتراف العام بهذا الوضع ، وإن إسرائيل - تبعاً لذلك - سوف تقوم بسحب قواتها من منطقتي شرم الشيخ وغزة. وقد أيد مندوب فرنسا - شريكة إسرائيل

في العدوان على مصر - أن خليج العقبة و مضيق تيران يعدان مياها دولية^(٢). وفي مؤتمر صحفي يوم ٧ مارس ١٩٥٧ صرخ الرئيس أيزنهاور بأن الولايات المتحدة الأمريكية والدول البحرية على استعداد لأن تعتبر خليج العقبة ممراً مائياً مفتوحاً وعليه يجب استعماله هكذا ، كما أكد على الحق في المرور البريء في مياه الخليج .

غير أنه في نهاية النقاش الذي دار في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأول من مارس ١٩٥٧ صرخ الدكتور محمود فوزي - وزير خارجية الجمهورية المصرية - أن التصريحات التي أدلى بها مندوب إسرائيل وبعض مندوبي الدول الأخرى بخصوص انسحاب القوات الإسرائلية المعتدية لا يمكن أن يكون لها أثر أو مساس على كامل حقوق مصر أو على مشروعية هذه الحقوق. كما أنه يعتقد أن القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة والتي تطالب إسرائيل بسحب قواتها من غير قيد أو شرط هي التي يجب أن تطبق في هذه الحالة تطبيقاً كاملاً ونزيهاً^(٥).

وفي ٤ مارس ١٩٥٧ صدرت تعليمات إسرائيل إلى قواتها المعتدية بالانسحاب من منطقة شرم الشيخ ومنطقة غزة ، وعلى أثر انسحابها اتخذت قوات الطوارئ الدولية مواقعها على امتداد خطوط الهدنة والحدود الدولية بين بيت حانون في أقصى شمال قطاع غزة الخاضع للإدارة المصرية بفلسطين ، ورأس النقب على قمة خليج العقبة ، لتفاف فاصلة بين القوات الإسرائلية والقوات المصرية ، كما تمركزت قوة من قوات الطوارئ الدولية منعزلة في منطقتي شرم الشيخ ورأس النصراني عند قاعدة الخليج .

وضع المضايق في ظل قوة الطوارئ الدولية

عقب العدوان الثلاثي على مصر ، تقدمت مصر بشكوى إلى مجلس الأمن ، إلا أنه فشل في إيقاف العدوان، وفي أول نوفمبر ١٩٥٦ انعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة العدوان في دورة استثنائية طارئة وأصدرت القرار رقم

٧٩٧ بناء على اقتراح أمريكي الذي طالب الأطراف بوقف القتال والانسحاب إلى مواقعهم السابقة والامتناع عن إدخال أية مواد حربية إلى مناطق النزاع ، ثم الامتثال أخيراً إلى نصوص اتفاقية الهدنة. وقد عرضت كل من فرنسا وإنجلترا بعد ذلك موافقتها على إيقاف العمليات العسكرية إذا وافقت الحكومتان الإسرائيلية والمصرية على قبول قوات للأمم المتحدة لحفظ السلام تكون حاجزة بين القوات المتحاربة حتى يتم التوصل إلى تسوية سياسية للمشاكل المعلقة مثل قناة السويس ومضيق تيران ، وأن تقبل مصر وإسرائيل وجود القوات الفرنسية والبريطانية حتى تبدأ قوات الأمم المتحدة في عملها ، غير أن تلك الشروط لم يتم الموافقة عليها .

ونتيجة لرفض تلك الشروط تقدمت كندا بمبادرة تتخطى على فكرة إنشاء قوة الطوارئ الدولية. وكان ليستر بيرسون وزير خارجية كندا - في حقيقة الأمر - هو المحرك الأول لموقف الحكومة الكندية ، حيث أنه كان يقدر مدى الأضرار التي ستتصيب التحالف الغربي نتيجة التصدع الذي حدث بالفعل في أركانه بعد العدوان على مصر ومعارضة الولايات المتحدة له. لذلك تحرك بيرسون في اتجاهين ، فعمل في الاتجاه الأول على أن يخفف من حدة الصدام بين الحلفاء الغربيين ، وفي الاتجاه الثاني على وقف التدهور الخطير في الموقف الدولي . وكانت الفكرة التي سيطرت على تفكيره يوم ٣١ أكتوبر - عقب صدور الإنذار الأنجلو فرنسي لمصر وإسرائيل ، وما تبعه من تطورات في مجلس الأمن - هو إيجاد أداة فعالة لفرض قرارات الأمم المتحدة ، تتمثل في قوة بوليسية دولية ، قد تكفى لعمل مؤقت في مواجهة هذا الوضع الطارئ ، خاصة وأن تحقيق هذه الفكرة سوف يحفظ ماء وجه المملكة المتحدة وفرنسا ، اللتين كانتا قد أعلنتا أن تدخلهما عسكرياً يهدف إلى الفصل بين المتحاربين ، الأمر الذي يخول لهما الاشتراك بقوائهما مع الدول الأخرى ، للعمل كشرطية دولية للأمم المتحدة^(٦) .

وطوال يومي ٣، ٤ نوفمبر بدأ الوفد الكندي برئاسة ليستر بيرسون مشاوراته المكثفة مع الوفود المختلفة بالأمم المتحدة خلال الدورة الطارئة للجمعية

العامة، بهدف استطلاع رأيها في مدى موافقتها على تشكيل هذه القوة الدولية. وفي لقاء تم بين بيرسون وهمرشولد يوم ٣ نوفمبر ، وافق الأخير على الفكرة واعتبرها مخرجاً للأمم المتحدة للوصول إلى حل إيجابي ، وعدم تصدع المنظمة الدولية بتجريم المملكة المتحدة وفرنسا . وطردهما من الأمم المتحدة كما كانت تطالب بعض الدول الأفرو آسيوية .

وعندما تقدم بيرسون بمشروعه عن إنشاء القوة الدولية إلى الجمعية العمومية ، تمت الموافقة عليه بأغلبية ٥٧ صوتاً وامتناع باقي الدول عن التصويت ولم يعترض عليه أحد ، ولذلك قدم همرشولد في يوم ٤ نوفمبر تقريراً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، يطلب فيه إنشاء قيادة لقوات طوارئ الأمم المتحدة تحت رئاسة الجنرال إديسون بيرنز رئيس هيئة مراقبين الهدنة ، والتصريح له بأن يختار من بين ضباط هيئة الرقابة من يعمل معه في القوة الجديدة، كما ذكر أنه سيعمل على تقديم خطة لإنشاء هذه القوة الدولية على أساس تشكيلها من قوات دول ليست أعضاء دائمين في مجلس الأمن. وتقدمت كندا والنرويج وكولومبيا بمشروع إلى الجمعية العامة بالموافقة على تقرير همرشولد ، وتعيين الجنرال بيرنز قائداً لقوة الدولية الجديدة ، وتمت الموافقة على هذا المشروع بأغلبية ٥٧ صوتاً ، وامتناع ١٩ عن التصويت .

وخلال هذه التطورات، كان لابد أن يوضع السفير عمر لطفي مندوب مصر في الأمم المتحدة الموقف المصري، فأبلغ داج همرشولد قبل التصويت على المشروع الكندي، بأنه لابد من التأكد من ضرورة استبعاد الدول المعنية من أن تكون ضمن الدول التي سوف تشارك في قوات طوارئ الأمم المتحدة، وأبلغه همرشولد أن هذه الدول مستبعدة أصلاً ، كما طلب السفير عمر لطفي من الهند - وبعض الدول الأخرى - أن تشرط هذا في البيانات التي تلقيها، وكان لهذه الاتصالات فائدة كبيرة في توضيح الموقف السابق، والذي عبر عنه السكرتير العام في تقريره ^(٧).

عقب تقديم الأمين العام ل报他的报告到联合国大会，于 ٤ نوفمبر، قدم إليها يوم ٦ نوفمبر تقريره التفصيلي حول إنشاء قوة طوارئ الأمم المتحدة وقد عاونته في إعداد هذا التقرير لجنة غير رسمية مشكلة من بيرسون المندوب الكندي، وانجن المندوب النرويجي، ولال المندوب الهندي. وعملت هذه اللجنة مع همرشولد طوال يومي ٥، ٦ نوفمبر، حتى استكملت تقريرها الخاص بإنشاء قوة الطوارئ الدولية، والذي تضمن تشكيل القوة على أساس المبادئ المستخلصة من ميثاق الأمم المتحدة ذاته، ويتربّى على ذلك أن يعين قائد للقوة، ويكون مسؤولاً عن تنفيذ واجباته أمام الجمعية العامة أو مجلس الأمن، وتعدد سلطاته بحيث يكون مستقلاً تماماً الاستقلال عن سيطرة أية دولة، كما يجب أن تكون صلته بالسكرتير العام للأمم المتحدة مماثلة لصلة أركان حرب هيئة الرقابة الدولية^(١).

وفي رسالة بعث بها همرشولد إلى الحكومة المصرية يوم ٧ نوفمبر، أبلغها فيها أن قوات من كندا، وكولومبيا، والدانمرك، وفنلندا والنرويج، والسويد ستشارك في القوة، وتسألهما إذا كان لدى الحكومة المصرية احتجاجات على أي من هذه الدول، ورأت مصر - إظهاراً لتعاونها مع الأمم المتحدة - الموافقة على اشتراك هذه الدول في قوة الطوارئ الدولية، كما وافقت على اشتراك أندونيسيا ويوغوسلافيا والهند وكولومبيا حتى تكون القوة أكثر توازناً. ثم انتهت إلى قبول مساهمة كندا في النقل الجوي لهذه القوات، وفي توفير وحدات إدارية لها.

وفي ٧ نوفمبر وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ٦٤ صوتاً ضد لاشيء على تقرير داج همرشولد، وفي ذلك التقرير تكررت المبادئ الأساسية لعمل القوة الدولية، والتي تتلخص في أنها لن تستخدم الضغط على مصر، وأنها تدخل مصر بموافقة الحكومة المصرية وحدها، وليس للقوة أية أغراض أو مهام عسكرية - ولو أن طبيعتها شبه عسكرية - كما أنه لا تأثير لها على الميزان العسكري، أو على الميزان السياسي في النزاع المصري الإسرائيلي.

القائم ، كما قررت الجمعية العامة منح همر شولد سلطة إصدار التعليمات والأوامر الضرورية للعمل الفعال للقوة ، وذلك بعد التشاور مع اللجنة الاستشارية^(٤) .

وفي ١٦ نوفمبر توجه همر شولد إلى القاهرة لإجراء مباحثات مكثفة مع الرئيس جمال عبد الناصر ووزير خارجيته عن مهام قوة طوارئ الأمم المتحدة ، ومواعدها ، والمدة التي ستبقى فيها ، وأين ستتشكل ، وكان هناك اتفاق كامل في وجهات النظر من ناحية المبدأ ، ولكن بين المبدأ وتحقيقه يمكن أن تنشأ مئات الآراء المتعارضة .

وفي مباحثات القاهرة ، حاول همر شولد إقناع الرئيس عبد الناصر بأن يترك له تكوين القوة بالتعاون مع اللجنة الاستشارية لقوات الطوارئ الدولية ، وعلى أن تصدر الجمعية العامة قرارها النهائي بشأن انسحابها عندما تنتهي من مهامها . وعلى الرغم من أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق محدد حول هذا الأمر ، إلا أن الحكومة المصرية لم تثبت أن أصدرت تصريحًا جاء فيه بأنها عندما تمارس حقوقها السيادية على أي موضوع يختص بوجود ومهام قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، فإنها سوف تسترشد بحسن نية بقبولها قرار الجمعية العمومية الصادر في ٥ نوفمبر ١٩٥٦ ، الذي ينشئ قيادة الأمم المتحدة . وهذا التصريح كان المفتاح الذي فتح في النهاية الباب المصري للسماح بدخول قوة طوارئ الأمم المتحدة .

وعقب الانسحاب الإسرائيلي اقتربت بعض الدول - ومنها كندا - زيادة عدد أفراد القوة ؛ حتى تستطيع القيام بمهامها . وقد طلب الجنرال بيرنز إضافة وحدات كندية جديدة ، عبارة عن وحدات استطلاعية مدرعة ، ولم تمانع الحكومة المصرية في حضور وحدات فنية ميكانيكية كندية لتتمركز قرب خطوط الهدنة ، وذلك بعد انسحاب القوات الأنجلو فرنسية من بورسعيد . كما ترددت كذلك فكرة إضافة وحدات بحرية في خليج العقبة ، وذلك على الرغم من

أن الأمين العام للأمم المتحدة قد أوضح في تقريره بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٥٧ أن هذه الفكرة - بما تتضمنه من توسيع لوظيفة قوات الطوارئ - تخرج عن اختصاصه : طبقاً لقرارات الجمعية العمومية .

وفي ٢ فبراير ١٩٥٧ أوضحت مصر موقفها من وجود قوات الطوارئ الدولية وذلك على لسان وزير خارجيتها الدكتور محمود فوزي فأعلنت أنه على أثر انسحاب إسرائيل ، تتخذ قوات طوارئ الأمم المتحدة مواقفها على جانبى خطوط الهدنة ، وأن دخول وإقامة وتوزيع هذه القوات يجب أن يسبقها موافقة من جانبها ، كما شدد الدكتور فوزي بأن قوات طوارئ الأمم المتحدة ليست بقوات الاحتلال ، ولا تحل محل المعتمدى أو أن يكون لها صلاحية لحل أي مسألة ذات صلة بقناة السويس أو فلسطين أو حرية المرور في المياه الإقليمية ، وأنها ليست موجودة للانتهاك من السيادة المصرية ، وإنما لعرب عن رغبة الأمم المتحدة في وضع حد للاعتداء الذي وقع على مصر ، وكفالة انسحاب إسرائيل إلى ما وراء خطوط الهدنة .

تجدر الإشارة إلى أنه تم الاتفاق على الوضع القانوني لقوات الطوارئ ، في مباحثات دارت بين المستر ستافرو بولوس المستشار القانوني للسكرتير العام للأمم المتحدة، ووزارة الخارجية المصرية، وصار توقيع هذا الاتفاق بالأحرف الأولى بوزارة الخارجية المصرية يوم ٤ فبراير ١٩٥٧ ، كما تم تبادل الخطابات بشأنه بين الأمين العام للأمم المتحدة ووزير الخارجية المصرية بتاريخ ٨ فبراير ١٩٥٧ وهي ترتكز على اتفاقية الامتيازات والمحاصنات الممنوحة للأمم المتحدة، التي انضمت إليها مصر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٨ (١٠).

وهكذا نرى أن الأساس القانوني لوجود قوة الطوارئ الدولية في مصر عقب العدوان الثلاثي هو رضاء مصر لهذا الوجود ، وكان هذا الرضاء مساهمة من مصر للتعاون مع الأمم المتحدة في مهمتها لحفظ السلام في المنطقة ، ولذلك فإن هذا الرضاء كان شرطاً لبقاء هذه القوات إذ إنه بدون هذا الرضاء تفقد

القوات الدولية أساس وجودها القانوني ، كما أنه يستحيل عليها أداء وظائفها عملياً. وقد رفضت إسرائيل تواجد قوات الطوارئ في إقليمها ، ومن ثم لم تستطع الجمعية العامة إرسال قوات دولية على الجانب الإسرائيلي نتيجة هذا الرفض.

وعلى الجانب المصري استقرت قوات الطوارئ الدولية في ٨ مارس سنة ١٩٥٧ في منطقة شرم الشيخ متحكمة بذلك في مدخل مضيق تيران ، وظللت متمركزة فيه حتى ١٨ مايو سنة ١٩٦٧ إلى أن انسحبت بعد ذلك بناء على طلب الحكومة المصرية^(١١).

تحرشات إسرائيل وطلب مصر سحب قوات الطوارئ

بداية من النصف الثاني من عام ١٩٦٦ أخذت إسرائيل تتعرش بدول الجوار العربية ، ففي ١٤ يوليو ١٩٦٦ دارت معركة جوية فوق موقع تحويل نهر الأردن بين الطائرات السورية والطائرات الإسرائيلية وفقد الطيران السوري عدداً من طائراته. وفي ذلك الوقت طلب ذو الفقار على بوتو وزير خارجية باكستان مقابلة الرئيس عبد الناصر، وفي تلك المقابلة أكد له بأن الأميركيين عازمون على تحطيمه وتحطيم مصر، وأن السياسة الأمريكية بدأت تدخل في مرحلة نشطة جداً في آسيا وأفريقيا ، وأن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لديها توجيهات من الرئيس جونسون باتباع سياسة هجومية في كل مكان^(١٢).

وفي ١٣ نوفمبر ١٩٦٦ قامت إسرائيل بعدوان كبير على قرية السموم في لواء الخليل في الأردن ، ونتج عن هذه الغارة الوحشية خسائر بشرية كبيرة، كما شهدت مدن الضفة الغربية مظاهرات غاضبة وتفجرت المنطقة العربية بغليان ضد إسرائيل والولايات المتحدة ، ومن ثم أصدرت الخارجية الأمريكية بياناً صحفياً حاولت فيه تبرير الهجوم الإسرائيلي على السموم ، بينما دارت في مجلس الأمن بسبب هذا الهجوم مناقشات عاصفة انتهت بإدانة إسرائيل بأكثرية ١٤ صوتاً وامتناع دولة واحدة هي نيوزيلندا^(١٣).

وعلى الرغم من أن مصر كانت قد حشدت فرقة كاملة في سيناء تحسبا للطوارئ على الجبهة الأردنية ، إلا أن الرد على ذلك من جانب الأنظمة العربية المعارضة للنظام المصري بأن حشد هذه القوات في سيناء لا يعني شيئاً مادام حاجز قوات الطوارئ قائماً على أراضيها ويعنها من العمل، وردت إذاعة إسرائيل نفس النغمة وكذلك إذاعة دمشق. وفي الحقيقة كانت القيادة السياسية في مصر منذ عام ١٩٥٧ تريد أن تسحب قوة الطوارئ الدولية الموجودة على الحدود المصرية الإسرائيلية للسيطرة على المياه الإقليمية حيث كان في وجودها مساس بسيادتها .

وعندما سافر المشير عبد الحكيم عامر إلى باكستان، أرسل للرئيس عبد الناصر برقية شفرية من هناك بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٦٦ يخطره فيها أن الإذاعات العربية في باكستان تشهر بالجيش المصري وتهمه بالاختباء خلف قوات الطوارئ ، ولذلك طلب ضرورة بحث سحب هذه القوات حتى لا تتهم مصر بأنها لا تستطيع أن تتحرك بسرعة وحرية لنجدة العرب. وفي الأيام الأخيرة من سنة ١٩٦٦ كلف الرئيس عبد الناصر مجموعة عمل محدودة برئاسة الدكتور محمود فوزى بإعداد تقرير وتصور لخطوة سياسية تهدف إلى إنهاء عمل قوة الطوارئ الدولية على خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل. وقد وضعت هذه المجموعة تصوراً يشمل عدة خطوات منها، أن يطلب وزير الخارجية محمود رياض من يواثنت الأمين العام للأمم المتحدة سحب هذه القوات خلال ٦ شهور ، مع التحفظ بأن الظروف السياسية في المنطقة وفي العالم ليست ملائمة لهذه الخطوة في الوقت الراهن، وكانت تطورات الأحداث السريعة سبباً في توقف مجموعة العمل عن استكمال عملها^(١٤).

وطوال الشهور الأولى من سنة ١٩٦٧ كانت الجبهة السورية مع إسرائيل قد اشتعلت بنيران متقطعة ، وكانت اشتباكات المدفعية وغارات الطيران وتسلل وحدات الفدائيين الفلسطينيين من ناحية ، ووحدات الكوماندوز الإسرائيلي من

ناحية أخرى تتزايد مع كل يوم، وأخذ قادة إسرائيل يهددون سوريا ويتوعدونها بضريبة انتقامية كبيرة. وفي يوم ٥ أبريل وقف رئيس الوزراء الإسرائيلي لييفي أشكول في الكنيست الإسرائيلي يعلن أمام المجلس: «أن إسرائيل قررت أن ترد بالطريقة التي تراها ملائمة على سوريا وأن الطريق إلى دمشق مفتوح»^(١٥).

وفي ٧ أبريل ١٩٦٧ قام سلاح الطيران الإسرائيلي بهجوم جوي كبير على الأراضي السورية خسرت فيه سوريا ما لا يقل عن ست طائرات ميج. ومع ذلك كان قادة الجيش الإسرائيلي وأنصاره المتطرفون غير راضين عن هذا الهجوم، لأنه على الرغم من معاقبة سوريا والأردن فإن عبد الناصر لم ينزل عقابه بعد. ولذلك صمموا على استدراجه لتحطيم صورته كزعيم للعرب، على أن حدث ٧ أبريل أثار مهارات جديدة بين الحكومات العربية، وأدت هذه المهارات في نهاية الأمر إلى جر عبد الناصر نحو التورط في الحرب دون الاستعداد لها^(١٦).

الحشود الإسرائيلية وجر مصر للحرب

وأجر عبد الناصر إلى المعركة شرع القادة الإسرائيليون عن عمد وبعلم الرئيس جونسون بل وبالتنسيق مع أجهزة المخابرات الأمريكية في إقاع الروس، ومن ثم المصريين بأن هجوماً ضخماً يوشك أن يقع على سوريا قد استخدمت أجهزة المخابرات الأمريكية طريقة ذكية تجمع بين تسريب محسوب للأنباء تستفيد منها السفارة السوفيتية في تل أبيب، وبين إذاعة رسائل لاسلكية زائفة لتلتقطها السفن الحربية السوفيتية في البحر المتوسط، ويتم نقلها بعد ذلك إلى القاهرة، وبالفعل حدث ذلك فقد وصل أنور السادات إلى موسكو يوم ٢٨ أبريل ١٩٦٧ في طريقه إلى زيارة كوريا الشمالية حيث التقى برئيس وزراء الاتحاد السوفيتي كوسينجين الذي أوضح له أن إسرائيل تستفز سوريا وتحشد قواتها ضدها^(١٧).

وفي العاشر من مايو التقطت المخابرات الأمريكية برقية سرية (تم حل شفرتها) من السفير السوفيتي بالقاهرة المستر بوجيدايف موجهة لوزارة

الخارجية في موسكو، وكانت أهم فقرة وردت بها «لقد أبلغنا اليوم السلطات المصرية بالمعلومات المتعلقة بخشود القوات الإسرائيلية على الحدود الشمالية التي تهدف إلى القيام بهجوم مفاجئ ضد سوريا ، وقد نصحنا حكومة الجمهورية العربية المتحدة باتخاذ التدابير الضرورية في هذا الصدد»^(١٨). وفي الحادى عشر من مايو اجتمعت هيئة القيادة المصرية للقيام بدراسة الموقف على الحدود الإسرائيلية السورية، وكشفت الشهادة التي أدلى بها شمس بدران عقب نكسة ١٩٦٧ في محاكمة المتآمرين أن قرار حشد القوات المصرية في سيناء والمطالبة برحيل قوات الطوارئ الدولية قد اتخاذ في هذا الاجتماع^(١٩).

وعندما شعرت سوريا بنوايا إسرائيل العدوانية وهدفها المبيت قامت بإبلاغ أعضاء مجلس الأمن بأن التهديدات الإسرائيلية هي تمهد للعدوان الإسرائيلي عليها. ونقلت الحكومة السورية إلى مصر معلومات على درجة كبيرة من السرية قالت إنها استقتها من مصدر موثوق به مؤداها أن إسرائيل تتوي الهجوم على أراضيها يوم ١٧ مايو .

وفي ١٣ مايو ١٩٦٧ كان أنور السادات عائداً من كوريا الشمالية عن طريق موسكو ، وفي هذه المرة جرت المحادثات بينه وبين الرئيس بادجورنى الذي أكد له أن سوريا تواجه موقفاً صعباً، «ونحن سنساعد سوريا في الموقف الذي تواجهه ، وقد أخطرتنا الرئيس عبد الناصر في القاهرة بما لدينا من معلومات عن طريق مستشار السفارة بالقاهرة المستر سيرجي الذي أبلغ صلاح نصر مدير المخابرات العامة بتلك المعلومات التي قام بإبلاغها إلى الرئيس عبد الناصر على الفور»^(٢٠). وفي نيويورك عقد يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة مؤتمراً صحيفياً أوضح فيه أنه قلق من الأنباء الواردة من إسرائيل عن تفكيرها في استخدام القوة ضد سوريا ، وأنه يناشد كل الأطراف في الشرق الأوسط الالتزام بضبط النفس واحترام اتفاقيات الهدنة .

طلب سحب قوات الطوارئ

في اجتماع عقد بين الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر في ١٣ مايو ١٩٦٧ كان الرأي بين الاثنين يلخص في أن الجمهورية العربية المتحدة لا تستطيع أن تقف ساكتة، وأن الحوادث تفرض عليها أن تكون مستعدة لكافحة الاحتمالات، واتفق الاثنان على دعوة المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى اجتماع طارئ صباح يوم ١٤ مايو لدراسة ما يمكن اتخاذه من إجراءات تقتضيها ضرورات الاستعداد مع إيفاد الفريق أول محمد فوزي رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة ومعه وفد من كبار ضباط القوات المسلحة إلى دمشق لإخطار القيادة السورية بما تقرر اتخاذه من إجراءات ولتنسيق العمل معها إزاء احتمالات تصاعد الموقف. وحين وصل أنور السادات من موسكو توجه على الفور إلى منزل الرئيس جمال عبد الناصر حاملاً معه صورة حية لقاءاته في موسكو وتأكيد الاتحاد السوفييتي عن الحشود الإسرائيلية على الحدود السورية^(٢١).

وقد بحث الرئيس جمال عبد الناصر موضوع سحب قوات الطوارئ الدولية مع المشير عبد الحكيم عامر، وكان رأي المشير هو طلب سحب القوات تماماً بينما كان رأي عبد الناصر أن طلب سحب هذه القوات بالكامل قد يحدث مشكلة دولية، ثم أنه بعد ذلك قد يؤدي إلى وضع عراقيل أمام عمل هذه القوات فعلاً إذا ما فرضته الضرورات، ولتلafi ذلك كان رأى الرئيس عبد الناصر هو أن يكون الطلب المصري هو إخلاء قوات الأمم المتحدة لمواقع خط الحدود الدولية مع فلسطين سنة ١٩٤٨.

ومنذ اليوم الرابع عشر من مايو حملت وكالات الأنباء تصريحات جديدة منسوبة إلى الجنرال إسحاق رابين رئيس الأركان الإسرائيلي تعنى استعداد إسرائيل للزحف واحتلال دمشق وإسقاط النظام فيها والعودة إلى خطوط الهدنة مرة أخرى. وكانت الصورة واضحة في ذهن عبد الناصر، فسقوط النظام في

سوريا نتيجة لعمل مباشر من إسرائيل سوف يؤثر على العراق ، وبالتالي فإن الدور سوف يكون على بغداد بعد الفراغ من دمشق ، وبعد ذلك فإن الجبهة الشرقية في المواجهة مع إسرائيل سوف تنهار، وإذا حدث ذلك فإن مصر سوف تجد نفسها في عزلة حقيقة لأنها ستكون وحدها أمام إسرائيل ، ومن بدأ بسوريا فسوف يشى بمصر .

وقرب نهاية اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي كان قد تقرر عقده صباح يوم ١٤ مايو اتصل المشير عبد الحكيم عامر بالرئيس جمال عبد الناصر يخطره بأن المجلس توصل إلى مجموعة من الإجراءات تتلخص في رفع حالة الاستعداد في القوات المسلحة اعتباراً من الساعة الثانية عشر ظهر يوم ١٤ مايو وإتمام التعبئة العامة للقوات المسلحة وحشد القوات في جبهة سيناء قبل يوم ١٧ مايو مع تجهيز الخطط التعرضية والدفاعية المشتركة المقررة بالاتفاق مع القيادة العامة السورية ، وأن المجلس أقر اقتراحاً بإرسال الفريق أول محمد فوزي إلى دمشق لوقف اللوقوف على آخر تطورات الموقف على الجبهة السورية ، وقد وافق الرئيس عبد الناصر على كل هذه الإجراءات بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة .

وقبل أن ينتهي اجتماع المجلس الأعلى غادر المشير عبد الحكيم عامر الاجتماع متوجهاً لمنزل الرئيس عبد الناصر لحضور اجتماع آخر حضره نواب رئيس الجمهورية وصلاح نصر. وقد عرض صلاح نصر مجموعة من التقارير التي تؤكد اعتزام إسرائيل الهجوم على سوريا، ومن بينها تقارير المخابرات اللبنانية وال叙利亚. وكان يكفي من جهة أخرى إلقاء نظرة على الصحف الإسرائيلية التي كانت مليئة بالتهديدات والتحذيرات الصادرة من المسؤولين الصهيونيين. واقتنع عبد الناصر بأن إسرائيل قررت القيام بعمل عسكري ، وفي نهاية الاجتماع أصدر تعليماته إلى المشير عامر لكي ينظم فوراً مناورة رادعة ضد إسرائيل في سيناء بحيث تهدد صرامة حدودها الجنوبية فيصبح من المستحيل عليها القيام بأية مغامرة في الشمال .

وظهر يوم ١٤ مايو ١٩٦٧ دار حديث تليفوني بين اللواء محمد أحمد صادق مدير إدارة المخابرات العربية ، والفريق صلاح الدين محسن قائد المنطقة العسكرية الشرقية ، كان ملخصه أن العدو الإسرائيلي قد حشد سبعة ألوية تجاه الجبهة السورية ، يحتمل أن يزيد عددها ليصل إلى ١٥ لواء ، وأن العدو قد يبدأ عملياته الحربية فيما بين ١٥-١٧ مايو أو ٢١-٢٣ مايو^(٢٢) . وعلى أثر ذلك أصدر المشير عبد الحكيم عامر - نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة - توجيهاته التي كانت تتضمن بالإضافة إلى إعلان حالة الطوارئ على إعداد خطة بحرية تعرضية لغلق مدخل خليج العقبة وتأمين المياه المصرية الإقليمية هناك ، وتجهيز ضرية بحرية ذات مهام محددة تشن بواسطة لنشات الصواريخ . وهكذا غيرت هذه التوجيهات عمل القوات البحرية ونقلتها إلى البحر الأحمر وخليج العقبة ، وأفصحت لأول مرة - وفي نص محدد - عن العزم على شن أعمال تعرضية في اتجاهى العوجة وإيلات^(٢٣) ، وبحلول مساء يوم ١٤ مايو أرسلت إدارة المخابرات العربية المصرية تحليلاً للموقف إلى القيادة العليا للقوات المسلحة نوهت فيه باحتمال أن تكون الأزمة وليدة خطة مفتعلة ونصحت بالترىث انتظاراً لمعلومات مؤكدة، أى أن المخابرات العربية بدأ الشعور ينتابها بأن العملية كلها لا تخرج عن أن تكون فخاً لإيقاع مصر فيه^(٢٤) .

عاد الفريق أول محمد فوزي يوم ١٥ مايو من زيارته لسوريا حيث قدم تقريره إلى المشير عبد الحكيم عامر والذى احتوى على نفي وجود آية حشود إسرائيلية على الجبهة السورية . وقد تأكّد الفريق فوزي من ذلك عندما طلب طلعة استطلاع أثناء وجوده في دمشق ، وكانت نتيجتها سلبية . ولم يلاحظ الفريق فوزي أي ردود فعل لدى المشير عامر عندماقرأ تقريره الحالى من وجود حشود إسرائيلية على حدود سوريا . ومن هنا اعتقد الفريق فوزي أن موضوع الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا هو من وجهة نظر المشير ليس سبباً وحيداً أو رئيسياً في إجراءات التعبئة التي اتخذتها مصر بهذه السرعة^(٢٥) .

وذكر شمس بدران في شهادته في قضية التآمر الكبري أن حشود القوات الإسرائيلية على الحدود السورية لم يكن لها وجود إلا في خيال الحكومة السوفيتية. وأكد يوثانت من جانبه في تقرير قدمه إلى مجلس الأمن بتاريخ ١٩ مايو أن رئيس هيئة الأركان لمراقبى الأمم المتحدة الجنرال النرويجى أودبول لم يجد أى حشد لقوات الإسرائيلية على الحدود السورية، وكذلك أكد عبد الكريم الجندي رئيس المخابرات السورية لأمين هويدى أثناء زيارة الأخير لسوريا يوم ٣٠ مايو ١٩٦٧ عدم وجود حشود إسرائيلية على الجبهة السورية، واستكر إثارة الموقف بالطريقة التي تم بها ، وكان هذا تأييداً لمعلومات الفريق فوزى .

وحين التقى الرئيس عبد الناصر بالدكتور محمود فوزى نائب رئيس الوزراء للشؤون الخارجية لمناقشة موضوع سحب قوات الطوارئ الدولية ، أوضح الرئيس له أن الدفاع عن قطاع غزة قد يكون صعبا في حالة نشوب عمليات عسكرية ، وإن إنهاء مهمة قوات الطوارئ تماماً سوف يؤدي إلى دخول قوات مصرية إلى شرم الشيخ ، وفي هذه الحالة فإن إجراءات حالة الحرب سوف تفرض على الفور ضرورة التعرض للملاحة الإسرائيلية عبر مضائق تيران ، ولذلك فإنه يرى أن يكون الطلب المصرى بسحب قوات الطوارئ مقتضياً على الحدود الدولية بين مصر وفلسطين قبل ١٥ مايو ١٩٤٨ ، لأن ذلك الوضع يحقق له ما يريد بالضبط وهو إيجاد جبهة مفتوحة لنجد سوريا. ودارت مناقشات بين الرئيس والدكتور فوزى انتهت بأن أقر الدكتور محمود فوزى أن يكون طلب سحب قوة الطوارئ موجهاً إلى الجنرال ريكى قائد القوة ، ولا بد من صياغة هذا الطلب بحيث يعطى معنى طلب سحب القوات من الحدود الدولية لمصر دون التعرض لطلب السحب الكامل لهذه القوات^(٢٦). وقد نفذ المشير عبد العظيم عامر ما استقررت عليه القيادة السياسية من طلب سحب قوات الطوارئ من الحدود الشرقية فقط ، وكلف الفريق أول محمد فوزى بإرسال خطاب بهذا المعنى إلى الجنرال ريكى يطلب فيه سحب قوات الطوارئ من الحدود الشرقية لمصر. وعلى الرغم من أن طلب سحب القوات الدولية قرار سياسى لا يجوز أن

يتم إلا عن طريق وزارة الخارجية، إلا أن الفريق فوزى قام على الفور بإرسال رسالة بهذا المعنى للجنرال ريكى يوم ١٦ مايو ١٩٦٧^(٢٧).

وفي الوقت الذى كان فيه يوثان على استعداد لأن يدرس سحب قوات الطوارئ الدولية من حدود مصر الشرقية فقط ، خرج «رالف بانش» مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة بنظرية مؤداها أن عمل قوات الطوارئ وحدة لا تتجزأ ، فمهما هي ضمان الحيلولة دون اشتباك مسلح بين مصر وإسرائيل ، وعلى مصر أن تقرر إما أن تطلب سحب القوات بالكامل وإما أن تقبل بقاءها بالكامل، ثم ذكر بانش لأوثانت أنه طالما كان عبد الناصر لا يرغب في رحيل قوات الطوارئ فإنه سوف يتراجع عن موقفه، وكان هذا الموقف من الدكتور بانش يمثل خطوة هامة على طريق تصعيد الأزمة^(٢٨).

وفي برقية بعث بها السفير محمد عوض القويني - مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة - إلى وزارة الخارجية يخطرها فيها أن يوثان أوضح له أن الجنرال ريكى قد أبلغه بطلب الفريق فوزى سحب قوات الطوارئ من خطوط الهدنة فوراً، وأن حكومة القاهرة وليس قيادة قواتها المسلحة هي صاحبة السلطة في مطالبة السكرتير العام في سحب هذه القوات من الأراضي المصرية، وأوضح السفير القويني في برقيته أنه يبدو له أن الولايات المتحدة وإنجلترا تحاولان تنسيق جهودهما مع فرنسا في نطاق الأمم المتحدة بشأن الأزمة الحالية في الشرق الأوسط^(٢٩).

ونتيجة لما استقر عليه الأمر أخطر يوثان القاهرة بأنه لا يستطيع أن يسحب قوات الأمم المتحدة من منطقة الحدود المصرية مع إسرائيل وتركها في شرم الشيخ وقطاع غزة ، وأنه مضطر إلى سحب كافة القوات من غزة وسيبناء بكمالها وإبلاغ الجمعية العامة للأمم المتحدة بذلك^(٣٠). وعلى أثر ذلك عقد الرئيس جمال عبد الناصر اجتماعاً طارئاً بمكتبه بالقصر الجمهوري بالقبة يوم ١٧ مايو ضم المشير عبد الحكيم عامر، وزكريا مجى الدين، وأنور السادات،

وعلى صبرى نواب رئيس الجمهورية، وصدقى سليمان رئيس الوزراء، والدكتور محمود فوزى نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية ومحمد رياض وزير الخارجية ، وفي هذا الاجتماع عرض الرئيس عبد الناصر صورة الموقف خلال الأيام القليلة الماضية، ثم أوضح أن تدخلات رالف بانش مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة قد عقدت الأمور ، ولم تعد مصر الآن تستطيع أن تتحدث عن إعادة تمركز قوات الطوارئ الدولية لأن «بانش» سوف يستغل هذا الموضوع فى أن يخرب مصر بين بقاء القوات بالكامل أو سحبها بالكامل . وبعد مناقشات طويلة استقر رأى المجتمعين على أن يكتب محمود رياض خطاباً رسمياً إلى حكومتي يوغوسلافيا والهند لكي تعلن الحكومتان استعدادهما لسحب وحداتهما من قوات الطوارئ الدولية، ووافق الرئيس عبد الناصر على ذلك ، وقام بالاتصال بالرئيس تيتوف وأنديرا غاندى طالباً سحب وحداتهما، اللذان استجابا على الفور^(٢١).

وعلى أثر رفض يواثانت إجراء انسحاب جزئى لقوات الطوارئ لم يعد فى استطاعة مصر التراجع عن موقفها، ومن ثم قام محمود رياض بإرسال برقية إلى يواثانت يوم ١٨ مايو يخطره فيها أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة قررت إنهاء وجود قوات الطوارئ الدولية فى أراضيها وفى قطاع غزة وشرم الشيخ ، وإنها تطلب سحب هذه القوات فى أقرب وقت ممكن^(٢٢).

وحين استفسر آب هارمان السفير الإسرائيلي فى الأمم المتحدة من يواثانت عما إذا كان ينوى الاستجابة لطلب مصر فى سحب قوات الطوارئ وهل ينوى توجيه نداء إلى عبد الناصر يطلب فيه عدم طلب سحب تلك القوات؟ رد يواثانت على السفير موضحاً أن مطلب مصر من الناحية القانونية يصعب رفضه لأنها تملك الحق القانونى فى طلب السحب ، وأما من الناحية السياسية فإنه يفكر فى توجيه نداء إلى إسرائيل لكي تعلن استعدادها لقبول تواجد قوات الطوارئ على أراضيها طالما أنها تجد فى وجودها ضماناً من ضمانات السلام، إلا أن السفير الإسرائيلي رفض هذه الفكرة^(٢٣). وأيضاً حين عرض يوجين روستو مساعد وزير الخارجية الأمريكية هذا الاقتراح على كل من السفير الإسرائيلي، وعلى الوزير

المفوض الإسرائيلي إبى أفرون، إلا أن كلاً من السفير الإسرائيلي والوزير المفوض رفضا هذا الاقتراح ، وكذلك رفضه ليفى إشكول عندما عرض عليه .

وفي مساء يوم ١٨ مايو تلقى السفير القومنى خطاباً من محمود رياض موجهاً إلى يوثانت خاصاً بطلب سحب قوات الطوارئ ، وعلى أثر تلقى يوثانت هذا الخطاب توجه إلى القاهرة لمقابلة عبد الناصر فى محاولة لتغيير موقفه بالنسبة لطلب سحب القوات الدولية ، غير أن تلك المقابلة لم تؤد إلى تراجع الرئيس عن الموقف الذى اتخذه .

وقد تبع انسحاب قوات الأمم المتحدة من شرم الشيخ دخول القوات المصرية إليها ، وبذلك عادت المشكلة القديمة الخاصة بالملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة . والسؤال الضائع الذى يطرح نفسه في خضم هذه الأمور كلها هو لماذا لم تقبل إسرائيل قوات الأمم المتحدة على أراضيها ، ولو بصورة مؤقتة إلى أن تتم تسوية الأزمة ؟ وكذلك لماذا لم تشجع الولايات المتحدة إسرائيل وهي حليفتها الكبرى على أن تقبل بذلك ؟ والجواب الواضح بل البديهى هو أن إسرائيل والولايات المتحدة كانتا لا ترغبان في قيام قوة حاجزة تابعة للأمم المتحدة بين إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة .

وفي رسالة بعث بها عوض القومنى إلى محمود رياض ذكر فيها أن السفير الفرنسى في الأمم المتحدة أوضح له أن سحب قوات الطوارئ قد رفع من مكانة مصر وزعيمها فهو نصر كبير لم يكلفه الكثير، غير أن الخطر الآن يأتي من ناحية شرم الشيخ ويحسن الصبر على هذا الموضوع ، كما يفضل عدم تقديم وعود إلى يوثانت بشأن مستقبل الملاحة في خليج العقبة^(٤).

إغلاق مضائق

في الساعة التاسعة من مساء يوم الأحد الموافق ٢١ مايو ١٩٦٧ كانت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي مدعوة للاجتماع بالرئيس جمال عبد الناصر في منزله بمنشية البكري ، وقد أضيف إلى أعضاء اللجنة عدد محدود

من الوزراء وعدد آخر من المستشارين والخبراء العسكريين. وكان موضوع الاجتماع هو إغلاق مضائق خليج العقبة. وفي هذا الاجتماع طلب المشير توجيهات واضحة بشأن الموقف في شرم الشيخ إزاء الملاحة المتوجهة إلى إسرائيل من مضائق تيران المحكمة في خليج العقبة. وكان من رأيه أن تأخذ مصر زمام المبادرة وتطبق إجراءاتها الخاصة بحقوق السيادة على الخليج وكله واقع ضمن مياهها الإقليمية. وأكد المشير عامر أن القوات المسلحة المصرية مستعدة لهذا الموقف ولديها خططها الدفاعية والتعرضية. وكان رأى رئيس الوزراء المهندس صدقى سليمان يتلخص فى أن الحرب مفاجئة يجب تجنبيها وبالذات ومصر تسير فى خطط التنمية، بينما كان رأى الرئيس جمال عبد الناصر أن القوات المصرية ليس أمامها غير تطبيق نفس الإجراءات التى كانت تطبقها قبل دخول قوات الطوارئ وأن أى وضع غير ذلك سوف يكون انتقاماً من حقوق السيادة، وأوضح عبد الناصر أن التعرض للملاحة سوف يضاعف تماماً من احتمالات الحرب. وقد وافق المجتمعون على قرار إغلاق مضائق تيران - فيما عدا المهندس صدقى سليمان الذى عارض القرار - أمام السفن الإسرائيلية أو أى ناقلات بترويل على اختلاف جنسياتها والمتوجهة إلى إيلات اعتباراً من يوم ٢٣ مايو ١٩٦٧ . وصدق عبد الناصر على أوامر قيادة القوات المسلحة بشأن تطبيق السياسة التى تقررت فى شأن خليج العقبة^(٣٥).

تمثلت ردود الفعل الإسرائيلية فى رسالة وجهها جولديبرغ السفير الإسرائيلي فى وشنطن إلى يوثانت ، ضمنها التعهدات التى أعطتها الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل فى ١٥ مارس ١٩٥٧ بخصوص خليج العقبة. وتتلخص فى أن قوات الطوارئ الدولية سوف تبقى فى منطقة شرم الشيخ وغزة حتى تستكمل مهمتها، وهذا يعني أن مصر ليس لها الحق منفردة فى إنهاء مهمة هذه القوات ، ولا يجب على القوات المصرية أن تعود إلى منطقة شرم الشيخ وقطاع غزة ، وأن قوات الطوارئ الدولية يجب أن تبقى حتى يمكن تسوية مستقبل هذه المناطق باتفاق الأطراف المعنية، وأن الولايات المتحدة تضمن أن إدارة قطاع غزة مدنياً

سوف يتم عن طريق الأمم المتحدة وحدها بدون اشتراك أية عناصر مصرية ، وأن أي إخلال بما سبق إقراره من ضمانات من شأنه أن يهز الثقة في الأمم المتحدة^(٣٦) . ولم يجد يوثانت في هذه الرسالة التي قدمها السفير جولديرج أية قيمة أو فاعلية لأن القوات المصرية وكذلك الإدارة المصرية عادت إلى غزة ، واستمر هذا الوضع من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٦٧ .

ولم تثبت أن تطور الأحداث بسرعة حين توجه الرئيس عبد الناصر ظهر يوم ٢٢ مايو إلى قاعدة أبو صوير العسكرية بصحبة نوابه ، زكريا محيى الدين ، وحسين الشافعى ، وعلى صبرى فى وجود المشير عبد الحكيم عامر ، وقائد القوات الجوية الفريق أول محمد صدقى محمود ، وقادة وضباط القوات المسلحة حيث أعلن من هناك قرار إغلاق خليج العقبة . غير أنه كان واضحاً فى الكلمة التي ألقاها فى هذه المناسبة أن مصر لن تقوم ببدء الهجوم خشية تدخل الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل^(٣٧) .

لقد كانت أجهزة التخطيط المصرية تومن بأن قفل خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، هو أحد الأسباب الرئيسية التي تعلن فيها إسرائيل الحرب، حفاظاً على أنها القومي طبقاً لعقيدتها القومية التي دأبت على التصريح بها بوضوح، ولهذا جاءت قرارات وتعليمات ٢٣ مايو لتعد القوات المسلحة المصرية لردع العدو الإسرائيلي المنتظر. ومن ثم صدرت توجيهات نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الخاصة بالعملية التعرضية «فجر»، التي تقضى بأن تستعد قوات الجبهة الشرقية لتوجيه ضربة مفاجئة بفرض عزل النقب الجنوبي وإيلات، وبالعمل على اتجاهين أولهما: الكونتلا ومرتفعات كتورا للعزل ، وثانيهما: رأس النقب - إيلات، مع تركيز المجهود الرئيسي في الاتجاه الأول ، وتأمين دفاعات سيناء الأخرى، وذلك بالتعاون مع القوات الجوية والدفاع الجوى والقوات البحرية^(٣٨) . واختتمت التوجيهات بالإشارة إلى تجهيز عملية أخرى لثبتت احتياطيات العدو في منطقة العوجة بدوريات مقاتلة تعمل في اتجاه أهم الأهداف الحيوية في النقب لجذب أنظار العدو عن العملية «فجر». وأطلق على

عملية التثبيت هذه الاسم الرمزي «غسق». ونصت التوجيهات على أن يكون وقت الاستعداد لشن العملية «فجر» هو الساعة ٢٠٠٠ يوم ٢٨ مايو ١٩٦٧ (٣٩).

وكما عالجت الخطة «فجر» وقريرتها «غسق» أمر الاتجاهين التعبويين الجنوبي والأوسط في سيناء حالة نشوب قتال على هذه الجبهة، عالجت الخطة «سهم» التي ضمنت أيضاً في توجيهات نائب القائد الأعلى يوم ٢٣ مايو ، أمر المحور الشمالي فقضت بأن تستعد الجبهة الشرقية لتوجيه ضربة مفاجئة قوية بجزء من قواتها ضد العدو في منطقة كرم أبو سالم - رفع ، بفرض هزيمة العدو وتدميره ثم العودة إلى قواعد انطلاقها للتجمع فيها من جديد ، على أن تبدأ الضربة بعد ٤٨ ساعة من تنفيذ العملية «فجر». وكانت القوات المخصصة للعملية «سهم» هي لواء مشاة مدعم والقوة الخفيفة رقم (١) وبعض العناصر الأخرى ، وحددت التوجيهات مدة هذه العملية التي لا تخرج في حجمها عن إغارة محدودة بيوم أو بيومي قتال على الأكثر (٤٠).

كان إغلاق مضائق تيران ردأً على جميع THEM التراخي بل والتواطؤ مع الصهيونية التي كانت توجه إلى عبد الناصر، والتي كانت التلميحات تتردد بشأنها في العالم العربي كله ، بل وفي مصر نفسها، ومن ثم استطاع عبد الناصر بقراره الخاص بإغلاق خليج العقبة أن يمحو آخر أثر لحملة السويس، وأن يستعيد لمصر سيادتها التامة على جميع أراضيها. وبعد عودته من لقاء أبو صوير اجتمع بالسفير السوفيتي ديمترى بوجيدايف حيث أبلغه أنه قد أعلن منذ ساعات قفل خليج العقبة، ثم طلب من السفير أن ينقل للقيادة السوفيت رسالة منه تتلخص في أن مصر تعتبر الاتحاد السوفيتي عاملًا رئيسياً مؤثراً في كل ما يحدث في المنطقة في الوقت الراهن، لأنه كان أول من أكد لمصر عن الحشود الإسرائيلية، ونتج عن ذلك تحريك عجلة الحوادث ، ولذا فإن مصر تريد أن تكون هذه الحقائق واضحة أمام القيادة السوفيت لكي يرتبوا عليها تصرفاتهم خلال الأيام القادمة. وطلب عبد الناصر توجيه تحذير سوفيتي للولايات المتحدة

الأمريكية للتوقف عن تأييد إسرائيل في حملتها العدوانية على العرب^(٤١).

وبينما كانت الأمور تسير على هذا النحو ، بدأت الإدارة الأمريكية القيام بنشاط كبير في صالح إسرائيل وتمثل ذلك في إصدار الرئيس جونسون بياناً يفيد بأن « الولايات المتحدة تعتبر الخليج ممراً مائياً دولياً وتوّكّد بأن فرض حصار على الملاحة الإسرائيليّة هو أمر غير مشروع ويحمل في طياته كارثة كامنة تهدّد قضية السلام ، كما أن حق الملاحة الحرة البريء في الممر المائي الدولي يشكل اهتماماً رئيسياً للمجتمع الدولي»^(٤٢).

وليس من شك في أن التزامات الولايات المتحدة تجاه الوضع الدولي للمضائق كانت واضحة ، إلى درجة أنها أشعرت إسرائيل بأنها تستطيع الاعتماد على مساندتها في أي عمل تقوم به ، من أجل الإبقاء على المضائق مفتوحة أمامها. بينما كانت فرنسا بقيادة الجنرال ديغول ترى أن إغلاق المضائق لا ينطوي على اعتداء على إسرائيل ، لأن عدد البوادر الإسرائيليّة التي تستخدم خليج العقبة قليل جداً ، ومن ثم فإن إغلاق المضائق لا يبرر قيامها بأية أعمال حربية، وبالتالي فإن مسألة مرور السفن الإسرائيليّة يمكن حلها إما عن طريق محكمة العدل الدوليّة ، أو عقد اجتماع بين الدول الأربع الكبرى التي تستطيع أن تفرض حلاً على الأطراف المتنازعـة^(٤٣).

وفي صباح ٢٣ مايو قدم السفير الأمريكي الجديد في القاهرة المستر ريتشارد نولتي لمحمد رياض رسالة من الرئيس جونسون إلى الرئيس جمال عبد الناصر ، وفي تلك الرسالة أكد جونسون حسن نواياه نحو مصر ونفيه أن لديه اتجاهات غير ودية نحوها، ثم أشار إلى أهمية تجنب القتال مؤكداً أن المنازعات لا تحل بالاحتياز غير المشروع للحدود بالقوات المسلحة وأنه ينوي إرسال نائبـه هـيوبرـت هـمـفـريـ إلى الشـرقـ الـأـوـسـطـ لـإـجـرـاءـ مـبـاحـثـاتـ بهـدـفـ اـحـتوـاءـ الأـزمـةـ^(٤٤). غيرـ أنـ السـفـيرـ الـأـمـرـيـكـيـ أـوـضـعـ أنـ الرـئـيـسـ جـونـسـونـ يـعـيـدـ تـأـكـيدـهـ بالـتـزـامـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـمـسـتـمـرـ لـمـبـدـأـ حـرـيـةـ الـمـرـورـ فـيـ خـلـيـجـ الـعـقـبـةـ لـسـفـنـ

جميع الدول ، إذ إن حق المرور البحري البريء إلى هذه المياه يعد جزءاً من المصلحة الحيوية للمجتمع الدولي ، وأن التدخل في هذه الحقوق الدولية قد تكون له عواقب خطيرة. وعندما قرأ عبد الناصر هذه الرسالة وما أوضحته له السفير الأمريكي شعر بالشك في نوايا جونسون ، الذي قام بعملية خداع ابنته لها القيادة المصرية ، فكان خطابه يوم ٢٣ مايو إلى ناصر مرحلة متقدمة من الخداع والكذب الهدف منه هو التعميم على الهدف الحقيقي وهو ضرب مصر والقضاء على الزعامة الناصرية. وفي الوقت نفسه أراد مستشار الأمن القومي والت روسو أن يشتت اهتمام الحكومة المصرية فبدأ يفكر في إرسال مندوب أمريكي ، ليتفاوض مع عبد الناصر في الأزمة القائمة ، ليس بهدف حلها وإنما لخداع عبد الناصر وصرف نظره في اتجاه آخر^(٤٥).

وعلى أثر وصول يوثانت إلى القاهرة في ٢٣ مايو تلقى برقية عاجلة وشخصية من الرئيس جونسون عن طريق السفارة الأمريكية طلب منه فيها إبلاغ الرئيس عبد الناصر أن اتخاذ أي إجراء من شأنه عرقلة الملاحة في خليج العقبة سيترتب عليه ردود فعل من جانب الحكومة الأمريكية. وهكذا لم يساعد الأمريكيون على نجاح مهمة يوثانت عندما تبين لعبد الناصر بصورة حاسمة بأن عليه أن يذعن لكل ما يشير به الأمين العام طبقاً للتوجيهات الأمريكية التي تلقاها^(٤٦).

وفي مقابلة التي تمت بين عبد الناصر ويوثانت والجنرال ريكى بحضور الدكتور محمود فوزى ومحمد رياض ، طلب يوثانت وقفه إلى أجل محدود من جانب الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل على حد سواء. وأكد طلبه بوضوح أكثر عندما طلب من عبد الناصر موقفاً يتواافق فيه نوع من «الموراتوريوم» (الوقف اختياري لمرور السفن الرافعية علم إسرائيل أو الناقلة للمواد الاستراتيجية) لمدة أسبوعين ، وذلك من أجل إتاحة فرصة لمجلس الأمن للاهتداء إلى حل ، وأنه سوف يقوم من جانبه بتوجيهه نداء إلى إسرائيل بعدم عبور الخليج وحين سأله عبد الناصر ما هو الحل بالنسبة للدول الأخرى ، أجاب

يؤثّن بأنه سوف يوجه نداءً أيضًا لتلك الدول بعدم حمل أية مواد حربية أو شئ مما لا تزيد مصر أن تحصل عليه إسرائيل. وقد حصل يوئّن على وعد من الرئيس عبد الناصر بأن مصر لن تكون البادئة بالهجوم. وكانت الفكرة الخاصة بالموراتوريوم هي ما يريد عبد الناصر، إذ إن فترة الأسبوعين سوف تسمح له بحسب الوقت الضروري لتعزيز موقفه غير محتمل بالنسبة لإسرائيل^(٤٧).

وبينما كانت المحادثات تجري بين عبد الناصر والأمين العام للأمم المتحدة، لم يلبث في مساء ٢٣ مايو أن ظهر جونسون على شاشات التلفزيون الأمريكي حيث صرّح : «بأن الولايات المتحدة تعتبر خليج العقبة ممراً مائياً دولياً وترى أن إغلاقه في وجه الملاحة الإسرائيلية عمل غير مشروع ويشكل خطراً محتملاً تجاه السلام ، وإن حق المرور الحر بدون أي عائق في هذا الممر المائي الدولي له أهمية حيوية بالنسبة لجميع الدول»^(٤٨).

وفي اليوم التالي ٢٤ مايو اجتمع يوجين روستو مع جورج طومسون ، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية ، والأدميرال هندرسون قائد السلاح البحري الملكي لمناقشة الاقتراح البريطاني بتشكيل قوة بحرية متعددة الأطراف لعبور المضائق ، ووافق الجميع على إصدار بيان حول حرية الملاحة في مضائق تيران يوقع عليه أكبر عدد ممكن من الدول، ثم يمر خلال المضائق أسطول صغير يعرف باسم «سباق الزوارق في البحر الأحمر» للتأكيد على حرية الملاحة، وحين تحدث روستو إلى الرئيس جونسون عن تلك الخطوة وجده في حالة قبول ذهني لها^(٤٩).

احتلال منطقة شرم الشيخ وتأمينها

كانت القيادة العليا للقوات المسلحة المصرية قد اتخذت قرار احتلال منطقة شرم الشيخ وجزيرة تيران ومنطقة الطور قبل إعلان عبد الناصر إغلاق مضائق تيران. ويدرك العميد عبد المنعم خليل الذي عين قائداً لمنطقة شرم الشيخ في مذكراته الشخصية أنه: «في مساء يوم ١٩ مايو ١٩٦٧ استدعيت

بصفتي قائداً لقوات المظللات إلى القيادة العامة للقوات المسلحة ، وقابلت الفريق أنور القاضى رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة واللواء بهى الدين نوبل نائبه حيث كلفت بناء على تعليمات المشير عامر بمهمة لم تكن فى الحسبان !! ولم تكن فى الخطة العامة للقوات المسلحة سواء الخطة الدفاعية أو الهجومية بالنسبة لقوات المظللات !! وكانت المهمة تأمين منطقة شرم الشيخ بغرض حرمان العدو من الاستيلاء عليها ، على أن تكون القوات فى مواقعها قبل أول ضوء يوم ٢٠ مايو ١٩٦٧ . وقابلت الفريق أول محمد فوزى رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة لتأكيد المهمة وطلب منى المرور على الفريق أول صدقى محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوى لتنسيق خطة التحرك الجوى إلى منطقة شرم الشيخ هذه الليلة !! وقد نفذ قائد القوات الجوية كل ما طلب منه وساعدنى كثيراً وأزال كل العقبات أمامى وخصص أكبر قدر ممكن من المجهود الجوى للنقل إلى مطارى شرم الشيخ والطور»^(٥).

وقد تم التحرك حسب الخطة الموضوعة ووصل قائد منطقة شرم الشيخ إلى مطار شرم الشيخ فى صباح يوم ٢٠ مايو ١٩٦٧ مع مقدمة وحداته ومعه رئيس العمليات ، حيث قابلاً قائد موقع الحدود فى المطار وعلموا منه أن قوات الطوارئ الدولية مازالت فى المنطقة ، غير أنها لم تثبت أن أخلت مواقعها فى اليوم资料 ، حيث انسحبت من شرم الشيخ ورأس النصرانى، وبذلك استعادت مصر حقها المشروع فى ممارسة حق التفتيش فى مياهها الإقليمية وأجوانها عند مدخل خليج العقبة .

ولما كان اللواء الرابع المشاة هو القوة المعدة فى الخطة الدفاعية "قاهر" لاحتلال وتأمين منطقة شرم الشيخ ، لذا صدرت تعليمات عمليات القوات المسلحة إلى رئيس أركان المنطقة العسكرية الشرقية بتحرك اللواء إلى شرم الشيخ فوراً ، ثم ألغى هذا الأمر بعد قليل، وتلى ذلك صدور أمر إنذارى بإعداد الكتيبة العاشرة المشاة للتحرك من الماظة إلى شرم الشيخ وتبعه أمر آخر

بتدعيم هذه الكتيبة ، ولكن ما خطط له لم ينفذ . وأصدرت القيادة العليا توجيهات بتجهيز قوة من المظلات لاحتلال شرم الشيخ على وجه السرعة، ونقلت جوا الكتيبة ٨١ مظلات إلى مطار شرم الشيخ لاستلام المنطقة من قوات الطوارئ الدولية، وتم تعيين العميد عبد المنعم خليل لقيادة قوات شرم الشيخ على أن يتبع القيادة العليا مباشرة ، بدلا من تبعيته لقيادة المنطقة الشرقية ، وكلف بالسيطرة على منطقة شرم الشيخ - رأس نصراني ، وتأمين وادي خشبي ، وتدمير أي قوات معادية تحاول الاستيلاء على القطاع^(٥١) .

وفي ٢٢ مايو أصدرت القيادة العليا للقوات المسلحة تعليمات قفل مدخل خليج العقبة اعتباراً من ٢٣ مايو، كما أرسلت إلى قائد قوات شرم الشيخ برقية شفرية نصت على أنه قد : تقرر قفل خليج العقبة اعتباراً من ٢٣ مايو ... تمنع جميع المراكب التي تحمل العلم الإسرائيلي من دخول خليج العقبة إلى إيلات اعتباراً من الساعة الثانية عشرة ظهراً يوم ٢٣ مايو ... تمنع ناقلات البترول لكافة الدول من دخول خليج العقبة اعتباراً من أول ضوء يوم ٢٤ مايو ... يسمح للمراكب من جميع الجنسيات بالخروج من الخليج ... لا تشتبك بالبواخر المحروسة بسفن حربية بأى حال ولا ت تعرض مرورها ... يحتمل تعرض قواتك لغارات جوية أو عمليات مظلات اعتباراً من باكر ٢٢ مايو ... يتم اتخاذ جميع الإجراءات الوقائية^(٥٢) .

وتكشف أوراق العميد عبد المنعم خليل الشخصية النقاب عن معلومات هامة تتعلق بموضوع إغلاق وقفل مضيق تيران ، فيقول : «في يوم ٢٢ مايو ١٩٦٧ وصلتني برقية من المشير عامر تفيد بأن أنتظر منه رسالة هامة سيرسلها مع العميد بحرى محمود عبد الرحمن فهمى مدير مكتب المشير للشؤون البحرية ، الذى وصل إلى مطار شرم الشيخ بطائرة خاصة يوم ٢٣ مايو وسلمنى تعليمات المشير عامر التى تفيد بمسئوليتي الشخصية فى قفل خليج العقبة ضد مرور السفن الإسرائيلية حتى ولو كانت فى حراسة سفن مقاتلة، وشرح فى رسالته أسلوب الإنذار أولاً ثم أسلوب المنع الفعلى فيما بعد التحذير والإذان وقد

استدعي هذا الأمر إجراء تعديلات في بعض الخطط ، لأن هذا معناه الحرب واحتمال الاشتباك الفعلى مع القوات المعادية برا وبحراً وجواً ، وقامت بإجراء التعديلات الضرورية للخطة وتم تنظيم التعاون بين قواتي والقوات البحرية ومجموعة التعاون الجوى ». ويستطرد العميد عبد المنعم خليل قائلاً: «وفي اليوم التالي مباشرة - ٢٤ مايو ١٩٦٧ - فوجئت بعودة العميد عبد الرحمن فهمي مرة أخرى حاملاً تعديلاً آخر !! لا اعتراض على مرور السفن الإسرائيلية إذا كانت في حراسة سفن مقاتلة إسرائيلية أو أجنبية ، ولا اشتباك مع السفينة أو السفينة الحربية حتى ولو كانت السفن المحروسة ترفع العلم الإسرائيلي»^(٥٣) واعتقد أن هذا التعديل قد أضيف نتيجة مباحثات يوثقت مع جمال عبد الناصر يوم ٢٣ مايو .

نصت تعليمات قفل مدخل خليج العقبة على إغلاقه اعتباراً من ظهر يوم ٢٢ مايو أمام جميع السفن التي تحمل العلم الإسرائيلي وكذلك ناقلات البترول على اختلاف جنسياتها والمتوجهة إلى إيلات . ويسمح للسفن الخارجة من الخليج على اختلاف جنسياتها بالخروج ، ويقوم لنش «طوريبيد» نهاراً والسفينة «رشيد» ليلاً باعتراض السفن التي تحمل العلم الإسرائيلي ، وكذلك ناقلات البترول من الجنسيات المختلفة المتوجهة إلى إيلات في المنطقة جنوب خليج العقبة لتجهيزها من دخول الخليج ، وإذا لم تستجب إحدى السفن المذكورة إلى تحذير لنش الطوريبيد أو السفينة رشيد ، يقوم لنش الطوريبيد أو السفينة رشيد بإبلاغ قائد منطقة شرم الشيخ باسم السفينة وموعد وصولها إلى مضيق تيران . وعند وصول إحدى هذه السفن إلى مضيق تيران تقوم المدفعية بضرب طلقة إنذار أمام السفينة مع تحذيرها بواسطة محطة الإشارة البحرية ، ويصير تكرار الضرب للتحذير أمام السفينة مرة أخرى إذا لم تستجب للطلقة الأولى ، وإذا لم تستجب السفينة إلى طلقتى الإنذار يصيير ضرب السفينة بغرض تعطيلها أولاً ثم إغراقها إذا لم تمثل . ويصرح بالمرور للسفن التي تحرسها سفن حربية ولا يتم الاعتراض أو الاشتباك مع السفينة أو السفينة الحربية (حتى لو كانت السفينة

المحروسة ترفع العلم الإسرائيلي) (٥٤).

استمر الدعم يتواتى على شرم الشيخ حتى وصل حجم القوات العسكرية هناك فى صباح يوم ٥ يونيو إلى ثلاثة كتائب مظللات وكتيبة مشاة وكتيبة صاعقة بحرية وفوج سيارات حدود وكتيبة هاون ثقيل وسرية استطلاع ووحدات دعم أخرى وثمانية قطع بحرية ومجهود جوى تحت الطلب من قاعدة الفردقة الجوية. ومنذ وصول هذه القوات إلى منطقة شرم الشيخ توالت عليها القرارات وتعديلاتها وإلغائها ، بما أظهر أن مسألة خليج العقبة رغم أهميتها البالغة ، لم تحظ بدراسة موضوعية ولم يخطط لها بعمق وواقعية على مدى العشر سنوات السابقة ، فما أن واتت الفرصة لاستعادة سيطرة الدولة على مياهها الإقليمية فى مدخل خليج العقبة حتى سارت الأمور كما لو كانت المشكلة وليدة الساعة والمهمة طارئة !!.

ويضيف عبد المنعم خليل فى مذكراته عن جزيرة تيران قوله : «صدرت لى أوامر شخصية من المشير عامر باستطلاع جزيرة تيران ووضع دورية بها للإنذار والمراقبة وتم استطلاع الجزيرة واختيار أمكانية للاستطلاع والمراقبة ، وتم تعيين دورية ثابتة بقيادة ضابط نقلت بطائرة هليوكوبتر واحتلت موقعها ومعها تكديسات إدارية ، ولكن المشكلة كانت فى استمرار إمدادها جوا لأن الطائرة الوحيدة المخصصة للتحرك والاستطلاع التى تأتى من الفردقة كانت غير منتظمة. أما الإمداد البحري فكان لا يقل صعوبة لأن النشاطات البحرية وحتى قوارب الصيد المستخدمة لأعمال المراقبة والإندار لم تتمكن من الوصول إلينا لشدة الأمواج والتيارات وكثرة الصخور حول الجزيرة».

التوافق الإسرائيلي الأمريكي

كانت الحكومة الإسرائيلية قد قررت يوم ٢٣ مايو إرسال وزير خارجيتها أبا ابيان إلى واشنطن لإجراء محادثات قبل القيام بعمل عسكري من جانبها مع الإدارة الأمريكية. وبعد ظهر يوم ٢٥ مايو وصل وزير الخارجية الإسرائيلي إلى

واشنطن ، وكانت مهمته الأساسية المكلف ببحثها مع الأميركيين هي مناقشة الخطط الأمريكية الخاصة بإعادة فتح المضايق ، إلا أنه عندما وصل إلى واشنطن وجد في انتظاره تعليمات جديدة من حكومته لم تعد تستهدف التأكيد على قضية المضايق ، إذ إن خطراً أكثر إلحاحاً يتعلق بهجوم مصرى وشيك الحدوث قد طفى على مسألة الحصار البحري. وكان على أبا إبيان إبلاغ السلطات الأمريكية بهذا التهديد الجديد للسلام والمطالبة بإصدار بيان رسمي من جانب الولايات المتحدة بأن أي هجوم على إسرائيل سيعتبر هجوماً على الولايات المتحدة .

وكان قائد المنطقة العسكرية الشرقية المصرية قد عرض في ٢٥ مايو ١٩٦٧ قراره للعمليتين التعرضيتين المحدودتين «فجر» و«غسق» على الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجمي قائد الجبهة الشرقية الذي صدق عليهما. وفي مساء ذلك اليوم شهد الرئيس عبد الناصر مؤتمراً عقده المشير عبد الحكيم عامر لقيادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة حضره زكريا محى الدين وأنور السادات ورئيس أركان حرب القوات المسلحة ورئيس هيئة العمليات وقائد الجيش الميداني ومدير المخابرات العربية، وعرض في هذا المؤتمر فكرة الخطة التعرضية الهدافلة إلى عزل منطقة إيلات والاستيلاء عليها. وأكد الرئيس عبد الناصر في هذا المؤتمر احتمال وقوع الحرب مع إسرائيل بنسبة ٦٠ % ترجحاً لوقعها ، وأن العدو سيحاول أن يفتح خليج العقبة للملاحة بالقوة أو يهاجم قطاع غزة الخاضع لإدارة المصرية بفلسطين رداً على إغلاق خليج العقبة ، وأنه يلزم أن تتخذ الإجراءات لزيادة تأمين شرم الشيخ وعدم السماح بسقوط غزة في يد العدو لما يترب على ذلك من تأثير سلبي على الروح المعنوية والمهيبة المصرية والعربية^(٥٥).

وعلى الرغم من أن المشير عبد الحكيم عامر نائب القائد الأعلى بادر بإرسال أمراً إنذارياً إلى قائد القوات الجوية والدفاع الجوي بالاستعداد لتنفيذ عملية الضربة الجوية «أسد»، اعتباراً من أول ضوء يوم ٢٧ مايو ، إلا أنه لم

يلبث أن ألفى هذا الأمر بعد ساعة من إصداره.

وسرعان ما ظهر الانحياز الأمريكي واضحاً إلى جانب إسرائيل حين التقى جونسون في ٢٦ مايو بالوزير الإسرائيلي المفوض أيفرون ، وأجرى معه مباحثات غير رسمية قبل اجتماعه بأبا إبيان، حيث اتفق معه على ألا تقوم إسرائيل بأية أعمال عسكرية قبل استشارة الولايات المتحدة. وحين وصل أبا إبيان إلى البيت الأبيض أكد له الرئيس الأمريكي أن الولايات المتحدة ضد إغلاق المضايق ، وأن إسرائيل لن تكون وحيدة إلا إذا قررت الحرب وحدها. وأمر جونسون بسرعة إرسال شحنات كبيرة من الأسلحة إلى إسرائيل من المخزون الاستراتيجي للولايات المتحدة^(٥٦). وفي نهاية مقابلة جونسون لأبا إبيان سأله الأخير عما يقوله لزملائه في مجلس الوزراء الإسرائيلي الذي سيحضر اجتماعه فور عودته من وشنطن ، رد عليه جونسون ، قل لهم إن إسرائيل لن تكون وحدها إلا إذا أرادت هي أن تكون وحدها. وكان أبا إبيان يريد تعهداً محدداً فسأل جونسون: «هل أستطيع أن أنقل لهم في إسرائيل أن الولايات المتحدة بقيادة الرئيس جونسون سوف تستعمل كل وسائل القوة المتاحة لها لدعم موقف إسرائيل»، ورد جونسون: «نعم .. نعم .. نعم .. وقل لهم أيضاً إن إسرائيل تستطيع أن تعتمد على جونسون». وحينما غادر أبا إبيان البيت الأبيض التفت جونسون إلى مستشاريه قائلاً: «لقد فشلت ، سيمضون في طريقهم»^(٥٧).

وبينما كانت الأمور بين إسرائيل والإدارة الأمريكية تجري على هذا النحو، اجتمع عبد الناصر في ٢٦ مايو بالقادة ورؤساء الهيئات العسكرية بمقر القيادة العامة للقوات المسلحة، وظهر في هذا الاجتماع استمرار نية المشير عبد الحكيم عامر في إتمام الإجراءات التحضيرية والتدريبية لتنفيذ الخطط الهجومية «فجر» و«أسد»، إلا أنه بعد نهاية الاجتماع تم لقاء بين عبد الناصر والمشير عامر منفردين ، خرج على أثره المشير ليصدر أوامره بإلغاء توجيهاته السابقة الخاصة بالخطبة «فجر»، وذلك بعد مرور ساعتين تقريباً من إصداره لها، وفيما يبدو أن المشير افتتح بتحليل الرئيس السياسي في الاجتماع المغلق

. بينهما

وفي مساء يوم ٢٦ مايو تلقى عبد الناصر عن طريق الخارجية المصرية برقية عاجلة من الدكتور مصطفى كامل السفير المصري في وشنطن ورد بها : «أنه قد استدعى إلى وزارة الخارجية الأمريكية وقابل المستر يوجين روستو وكيل الخارجية ، وفي تلك المقابلة أحس بانزعاج الحكومة الأمريكية من وصول معلومات أكيدة من إسرائيل عن نية مصر في الهجوم عليها ، مع تحديد توقيت الهجوم بأنه قد يقع بين ساعة وأخرى ، ومن ثم طلب يوجين روستو من السفير المصري أن يبعث على الفور للرئيس جمال عبد الناصر ببرقية عاجلة ينقل فيها مناشدة الحكومة الأمريكية القوية بضرورة التمسك بضبط النفس وتجنب أية أعمال عسكرية هجومية . وأضاف روستو مؤكداً للسفير المصري أن الحكومة الأمريكية من ناحيتها تبذل كل جهد من أجل منع إسرائيل من القيام بأعمال عسكرية تجاه مصر ، وأضاف أن هذا الأمر يباشره الرئيس جونسون شخصياً ». وعندما اطلع الرئيس عبد الناصر على برقية السفير مصطفى كامل راودته هواجس كثيرة ، فقد خطر له أن العملية «فجر» قد تكون هي السبب الحقيقي وراء استدعاء السفير مصطفى كامل ، ولذلك اتصل بالمشير عبد الحكيم عامر وطلب إليه أن يمر عليه فوراً حيث أعطاه برقية السفير مصطفى كامل لقراءتها . وقد اتضح لعبد الناصر أن معلومات إسرائيل صحيحة وأنه هو نفسه لم يكن يعلم بأمر الهجوم الجوى عليها ، ولذلك طلب من المشير عامر إلغاء ذلك الهجوم فوراً واتخاذ موقف دفاعي محض فى سبناه ، وفي الوقت نفسه صدرت تعليمات مشددة للغاية إلى القوات المصرية فى سيناء بآلا توجه أى استفزاز آخر لإسرائيل ، ورفض عبد الناصر رفضاً قاطعاً إلحاح عبد الحكيم عامر وشمس بدران توجيه الضربة الأولى ، وصدرت الأوامر للجيش باتخاذ موقع دفاعية فقط إلا فى حالة غزو الإسرائيلىين لسوريا .

ويكشف الفريق أول محمد فوزى النقاب عن كيفية معرفة إسرائيل بأوامر

الخطة الجوية «أسد» التي كان مقرراً لها أن تنفذ مع أول ضوء يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧ ، فأوضح أن التعليمات التفصيلية لهذه الخطة قد أرسلت إلى التشكيلات الجوية للتنفيذ وكان من ضمن هذه الوحدات مطار العريش ، حيث ثبت فيما بعد أن هذه التعليمات وتوفيق تفزيذها تسربت إلى العدو مما كان موضع اتهام قائد مطار العريش ومساعده خلال المحاكمات العسكرية التي تمت عقب المعركة مع قادة القوات الجوية .

وفي رسالة عاجلة تلقاها الرئيس عبد الناصر من إليكسي كوسينجين عن طريق السفير السوفيتي في القاهرة ، ورد بها أن الرئيس جونسون اتصل به على الخط الساخن وأبلغه أن القوات المصرية ترتب لهجوم وشيك على إسرائيل ، وأنه إذا حدث ذلك فإن الولايات المتحدة سوف تعتبر نفسها في حل من تعهداتها التي أعطتها للاتحاد السوفيتي لممارسة ضبط النفس ، وأن الرئيس عبد جونسون فعل ذلك من أجل تدارك عواقب الموقف الخطير . ورد الرئيس عبد الناصر على السفير السوفيتي موضحاً له أن ما ي قوله ليس مفاجئاً فإن نفس الرسالة أبلغت للسفير المصري في واشنطن بواسطة نائب وزير الخارجية الأمريكية يوجين روستو . وأكد الرئيس عبد الناصر للسفير السوفيتي أن مصر لا تريد الحرب ولا تسعى إليها ، لكنها ستدافع عن نفسها إذا ما هوجمت ، وهو واثق أن العالم يعرف أن إسرائيل هي التي تريد الحرب والولايات المتحدة تعرف ذلك جيداً ، ويجب على الاتحاد السوفيتي أن يحذر حتى لا يجد نفسه منساقاً وراء مناورات الآخرين^(٥٨) .

وفي مقابلة عاجلة طلبتها السفيرة الأمريكية في القاهرة مع الرئيس عبد الناصر في ٢٦ مايو نقل له رسالة من الرئيس جونسون يناشده فيها عدم البدء بالعدوان على إسرائيل ، إذ إن ذلك يضر موقف مصر دولياً ، وأكد السفير رغبة الولايات المتحدة في دعوة زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية للبحث في حل النزاع القائم في المنطقة دبلوماسياً ، وقد ظلت هذه الدعوة معلقة إلى أن وقع الهجوم الإسرائيلي فعلاً.

ولعل الولايات المتحدة الأمريكية أرادت بدعوة زكريا مجبي الدين إطالة فترة التحضير والاستعداد لدى الجانب الإسرائيلي ، خصوصاً بعد أن وضح لها تصميم مصر على تحدي إسرائيل عسكرياً بغلق خليج العقبة في وجه سفنها ، ويتسرّب المعلومات عن الضربة الجوية التي كان من المزمع تففيذها في فجر يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧ ، والتي وصلت تعليماتها التفصيلية إلى القواعد الجوية الأمامية بمطارى العريش والسر، اللذان كان من المقرر مشاركتهما في تلك الضربة الجوية .

وعندما اجتمع سفيراً الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بالرئيس جمال عبد الناصر يومي ٢٦ ، ٢٧ مايو على التوالي ألمّ عبد الناصر نفسه إلزاماً جازماً بـألا تكون مصر هي البادئة بالحرب مهما كانت الظروف. وأكثر من هذا أعلنت مصر رسمياً أنها ستتعاون في البحث عن حل للمشكلة في إطار ميثاق الأمم المتحدة ، وأنها لا تعترض على إحياء لجنة الهدنة المشتركة التي عطلت إسرائيل عملها باستمرار مقاطعتها لها دون أي سبب ظاهر. وهكذا حصلت الولايات المتحدة وكذلك الاتحاد السوفياتي من مصر على تعهد رسمي بأنها لن تبادر بالهجوم .

وفي حقيقة الأمر أن عبد الناصر كان يعمل على تجنب الحرب واتبع في ذلك خطين الأول: هو الموافقة على مقترنات يوثانت الخاصة بشرم الشيخ وخليج العقبة، وكذلك إعطاء تأكيدات رسمية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا ويوثانت وكذلك للصحافة العالمية بأنه لن يبدأ بالهجوم . والخط الثاني: إصداره الأوامر بتبنيّة القوات المسلحة المصرية وإرسال بعض الفرق عبر قناة السويس إلى سيناء تصوراً منه أن هذا الإجراء سوف يحول دون الهجوم الإسرائيلي على سوريا . وعندما أعلن عبد الناصر أنه لن يبدأ بالهجوم كان ذلك من منطلق موقف عملى لأنّه لن يتحقق من وراء ذلك أي مكسب ، كما أن قيامه بمثل هذا الهجوم معناه الدخول في صدام علنى و مباشر مع الولايات المتحدة التي كانت تعلن دائمًا حمايتها لإسرائيل ، ولم يكن عبد الناصر راغباً

في مثل هذا الصدام ، إلا أن الأمر الذي لاشك فيه بأنه لو قام بضريبة وقائية عقب إعلان إسرائيل التعبئة العامة لكان من شأن ذلك الحيلولة دون وقوع كارثة ١٩٦٧ . وهنا يظهر أهمية الدور الذي قام به الرئيس الأمريكي جونسون في عملية الخداع الكبرى ، ونجاحه في إشراك الاتحاد السوفيتى في هذا الميثاريو .

وعندما علمت الخارجية الأمريكية يوم ٢٧ مايو بنية يواثنت في تطبيق سياساته الخاصة بالموراتوريوم ، وأن هناك ضغوطاً تبذل في نيويورك بإتمام صفقة مع مصر تقضى بأن تسمح لجميع السفن باستثناء تلك التي ترفع علم إسرائيل بعبور الخليج دون تفتيش ، فإن وزير الخارجية الأمريكية دين راسك عارض هذا الاتجاه على ضوء بيانات الرئيس جونسون الواضحة ولقائه مع أبي إبيان في ٢٦ مايو . وقد استخدم الرئيس جونسون كل سلطاته وإمكانات الإدارة الأمريكية لإفشال جهود يواثنت لتفيير سياساته الخاصة بالموراتوريوم ، التي رفضتها إسرائيل بدورها .

ونتيجة لضغوط الرئيس جونسون عدل يواثنت عن توجيه النداء إلى عبد الناصر بشأن إعلان «الموراتوريوم» ، كما عدل عن توجيه النداء الآخر إلى إشكول ، وطلب سحب الندائين لأنه لا يود أن يقوم بعمل يسيء إلى الموقف بدلاً من تخفيفه . وكان واضحاً من هذا كله أن الضغط الأمريكي على يواثنت كان أكثر مما يتحمل ، كما اتضح أيضاً في أواخر مايو ١٩٦٧ أن هيئة الأركان المشتركة الأمريكية قد طورت بعض الخطط الطارئة لتدخل عسكري أمريكي مباشر في الحرب التي كانت متوقعة آنذاك إذا ما سار القتال في غير مصلحة إسرائيل^(٥٩) .

وفي يوم ٢ يونيو كتب الرئيس عبد الناصر إلى جونسون رسالة مطولة كرر فيها موقف مصر بالنسبة لموضوع شرم الشيخ مشيراً إلى أن إسرائيل ترفض العمل باتفاقات الهدنة ومؤكداً من جديد على أن مصر لن تكون هي البادئة بالعدوان ، ورحب بزيارة هيبورت همفرى بل أنه أبدى استعداده لإرسال زكريا

محبي الدين في الحال إلى واشنطن ، وأوضحت أن مصر ستسمح بالمرور البري للسفن الأجنبية في مياهها الإقليمية ، ولكنها سوف تدافع عن حريتها ضد أي عدوان يقع عليها^(٦٠) ، وذكر محمود رياض أن كل تلك الاتصالات كانت تتم في ظل معرفة مؤكدة من جانب الولايات المتحدة بأن إسرائيل سوف تهاجم مصر ، ولم يتضح ذلك للمسؤولين المصريين إلا فيما بعد^(٦١) .

وفي صباح يوم الاثنين ٥ يونيو ١٩٦٧ وفيما بين الساعة الثامنة وحتى الساعة العاشرة عشر والنصف ، كانت المعركة قد بدأت بضربة جوية إسرائيلية بمساعدة أمريكية كبيرة وانتهت بهزيمة مؤلمة لمصر بل ولأمة العربية كلها . وكان من ضمن المساعدات الأمريكية الفعالة التي قدمت لإسرائيل هي حماية سمائها أثناء توجيه ضربتها المركزية لمصر عن طريق حاملتي الطائرات «أمريكا» و «ساراتوجا» ، فقد وقفت ساراتوجا في مقابل ميناء أسدود الجنوبي . ووقفت الثانية «أمريكا» في مقابل ميناء حيفا شمالي ، ثم قامت أسرابهما بنشر مظلة حماية جاهزة ليس فقط لتأمين القواعد الإسرائيلية التي ذهبت طائراتها لإيقاع الضربة الأولى ضد مصر ، وإنما أيضاً لتأمين أية أهداف داخلية في إسرائيل قد تغير عليها في تلك الساعة بالتحديد أية طائرات عربية^(٦٢) .

انسحاب قوات شرم الشيخ

وعلى الرغم من الضربة الجوية الإسرائيلية المركزية في صباح الخامس من يونيو على جميع المطارات والقواعد الجوية المصرية ، إلا أن إسرائيل لم تقم بأية أعمال عسكرية على منطقة شرم الشيخ ، وقبل غروب شمس يوم ٦ يونيو ١٩٦٧ وصلت برقية من القيادة العامة للقوات المسلحة إلى قائد قوات شرم الشيخ بالارتداد إلى غرب القناة على ليالتين على أن تكون الوثبة الأولى إلى الطور وترك لقائد قوات شرم الشيخ بحث الموقف . وبعد قيام قائد قوات شرم الشيخ بدراسة وتقدير الموقف ، أرسل برقية بقراره الذي يتضمن تنظيم الارتداد على ليالتين بوثبتيين ، الوثبة الأولى إلى الطور ليلة ٦/٧ يونيو ، والوثبة الثانية إلى

غرب القناة ليلة ٨/٧ يونيو ، وترك القوات العسكرية في جزيرة تيران إلى أن يتم سحبها قبل مضي خمسة عشر يوماً بالاتفاق مع السعودية أو بمعاونة البحرية العربية ، وصادق المشير عامر على قرار قائد قوات شرم الشيخ ، حيث بدأت الوحدات في تنفيذ خطة الانسحاب طبقاً لتلك التوقيتات^(٦٣).

صفوة القول إن الحشود الإسرائيلية على الجبهة السورية كانت فخاً ل疖 مصر إلى حرب مخطط لها جيداً بين واشنطن وتل أبيب . ومما يؤسف له أن الممرات المائية في خليج العقبة ومنطقة شرم الشيخ على الرغم من أهميتها الكبرى لمصر إلا أنها لم تحظ بدراسة موضوعية أو يجهز ويخطط لها بعمق وواقعية خلال عشر سنوات سابقة لوقوع تلك الأزمة. وليس من شك في أن إعلان مصر غلق خليج العقبة اعتباراً من صباح يوم ٢٣ مايو ١٩٦٧ حول الصراع من قضية تهديد سوريا وحشد القوات على حدودها إلى قضية غلق الخليج الذي احتل الصدارة في أخبار العالم كله مشفوعاً بحملة مضادة ضد مصر إعلامياً . وعلى الرغم من أن قراري حشد القوات المصرية في شرم الشيخ وسحب قوات الطوارئ الدولية كانا كافيين لتحقيق أهداف مصر السيادية للسيطرة على خليج العقبة، إلا أن صدور قرار غلق المضيق في وجه الملاحة الإسرائيلية - الذي يعد أخطر قرار سياسى وعسكري اتخذته القيادة المصرية - هيأ لإسرائيل الأسباب والمبررات والذرائع التي استندت إليها في اتخاذ قرار الحرب ، كما كان في الوقت نفسه فرصة ذهبية للولايات المتحدة الأمريكية للإطاحة بالزعامة المصرية المتمثلة في جمال عبد الناصر ونظام حكمه .

الهوامش

- (١) حامد سلطان ، مشكلة خليج العقبة ، معهد الدراسات العربية العالمية ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ١٧ ، وكذلك عمرو عبد الفتاح ، مضيق تيران في ضوء أحكام القانون الدولي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٩٨ .
- (٢) محمد محمود الدين ، الجغرافيا السياسية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٤٣٥ .
- (٣) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة الخطابات التي أرسلها المندوب الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة ابتداء من ٥ فبراير وحتى ٢٥ فبراير ١٩٥٧ ، انظر كذلك بن جوريون ، ديفيد ، إسرائيل ، تاريخ شخصى ، الجزء الثالث ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، المخابرات العامة ، ص ١٧١ .
- (٤) مائير ، جولدا ، العقد - يوميات قادة العدو ، مترجم ، بيروت ١٩٨٨ ، ص ٢٢٨-٢٢٩ .
- نقل هذا الكتاب إلى اللغة العربية عن كتاب My Life. انظر كذلك بطرس غالى ، يوسف شلالا ، قناة السويس ومشكلاتها ١٨٥٤-١٩٥٧ ، الجمعية المصرية للقانون الدولى ، الإسكندرية ١٩٥٨ ، ص ١٧١-١٧٣ ، وحامد سلطان ، مرجع سابق ذكره ، ص ٢١ .
- (٥) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس ، خطاب الدكتور محمود فوزي وزير خارجية مصر في محضر الجلسة التي عقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في أول مارس ١٩٥٧ .

(٦) Canada and the Suez Canal Crisis , Department of External Affairs , Ottawa.

- (٧) وثائق الخارجية المصرية ، إدارة الأبحاث ، سرى جدا ، نشرة خاصة عن العدوان الثلاثي على مصر ، ص ١٤ ، انظر كذلك تقرير همرشولد إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٦ نوفمبر ١٩٥٦ .

(٨) تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة ، ٦ نوفمبر ١٩٥٦ .

- (٩) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقة وزارة الخارجية المصرية الرمزية رقم ١٧٠١ بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٥٦ إلى السفير عمر لطفي المندوب المصري الدائم في الأمم المتحدة ، انظر كذلك مقابلة الدكتور محمود فوزي للجنرال بيرنزي يوم ٨ نوفمبر ١٩٥٦ .

- (١٠) وثائق الخارجية المصرية ، اتفاقية الوضع القانوني لقوى الطوارئ الدولية بتاريخ ٤ فبراير ١٩٥٧ ، انظر كذلك الخطابات المتبادلة بخصوص تلك الاتفاقية بين همرشولد والدكتور محمود فوزي وزير الخارجية المصرية بتاريخ ٨ فبراير ١٩٥٧ .

(١١) عمرو عبد الفتاح ، مرجع سابق ذكره ، ص ١٢١-١٢٢ .

- (١٢) سيف ، صموئيل ، إسرائيل والعرب والدول الكبرى (١٩٦٣ - ١٩٦٨) . ترجمة المخابرات العامة ، ص ٥٦-٥٧ ، انظر كذلك محمد حسين هيكل ، حرب الثلاثين سنة - الانفجار ١٩٦٧ ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٩٠ ، ص ٣٦٠ .

- (١٣) حسين بن طلال ، حربنا مع إسرائيل ، عمان - الأردن - ١٩٦٨ ، ص ٢٢٣-٢٢٤ ، انظر كذلك محمد الفرا ، سنوات بلا قرار ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ١٧٦-١٧٧ ، رأين ، إسحاق - من مفكرة إسحاق رأين ، ص ١٠٢ ، سيف ، Press Statement , Department of State , No. 4975, 13 November , 1966.
- (١٤) وثائق القصر الجمهوري بعادين ، ملف رقم ٤٨٥ خاص بخطبة سحب قوات الطوارئ الدولية ، مقابلة مع السفير جمال نجيب مدير مكتب الدكتور محمود فوزي في ٧ أبريل ١٩٩٠ ، وفي تلك المقابلة أوضح سعادته أن الرئيس عبد الناصر كلف الدكتور محمود فوزي برئاسة مجموعة العمل المكلفة بوضع خطة انسحاب قوات الطوارئ الدولية ، انظر أيضا ناتج ، أنتوني ، ناصر ، ص ٤٤٢-٤٤٣ ، سيف ، صموئيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٢ .
- (١٥) محاضر الكنيست ، جلسة ٥ أبريل ١٩٦٧ ، بيان رئيس الوزراء ليفي إشكول ص L.B. Library , "Unclassified" State Department telegram ٥٥٩-٥٥٢ 3419 from U.S. Embassy , Tel Aviv , to Secretary of State , dated April, 28 1967 , N.S.F. Country file - Israel . Vol. 6 , Memos 12-66 to 7-67.
- Hussein of Jordan , My war with Israel , William Morrow , New York 1969.(١٦) انظر أيضا رودنسون ، مكسيم ، إسرائيل والرفض العربي ، ترجمة الاستعلامات رقم ٧٠٢ ص ١٥٠-١٥١ ، ناتج ، أنتوني ، ناصر ٤٤٤-٤٤٥ ، وكذلك صلاح العقاد ، مأساة يونيو ١٩٦٧ ، ص ٢٢١-٢٢٢ .
- (١٧) وثائق القصر الجمهوري بعادين ، محضر جلسة المباحثات بالكرملين بين أنور السادات وإليكسى كوسىجين يوم ٢٩ أبريل ١٩٦٧ ، ص ٨ ، انظر أيضا ناتج ، أنتوني ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤٧ ، Safran , N ., From War to War , The Arab Israeli Con-frontation 1948-1967 , pp. 198-205.
- (١٨) بارزوهار ، ميشيل ، التاريخ السرى لحرب إسرائيل ، القسم الأول ، ترجمة الاستعلامات رقم ٦٦٤ ، ص ٤-٣ ، انظر أيضا رودنسون ، مكسيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٣ .
- (١٩) وثائق الحرية المصرية ، ملف قضية التامر الكبرى ، فبراير ١٩٦٨ ، شهادة وزير الحرية شمس بدран فى محاكمة المتآمرين التى عقدت بالقاهرة فى فبراير ١٩٦٨ برئاسة حسين الشافعى ، انظر أيضا سيف ، صموئيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧١ .
- (٢٠) وثائق القصر الجمهوري بعادين ، محضر جلسة المباحثات بالكرملين بين أنور السادات والرئيس السوفيتى بادجورنى يوم ١٣ مايو ١٩٦٧ ، ص ٤ ، انظر أيضا مذكرات إسحاق رأين ، ص ٩٣-٩٤ ، وفيها يوضح رأين أن الاتحاد السوفيتى نقل للسوريين معلومات زائفة عن حشد إسرائيل ما بين ١٢، ١١ لواء على الحدود الشمالية لإسرائيل ، وكذلك

- بارزوهار ، ميشيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧-١٨ ، ومحمد حسنين هيكل ، انفجار ١٩٦٧ ، ص ٤٥٨ ، وأمين هويدى ، حروب عبد الناصر ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ١٢٤ ، وروبنسون ، مكسيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٥ ، انظر أيضا Safran , N ., op.cit.,p. 195.
- (٢١) محمد حسنين هيكل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤٥ ، انظر أيضا وثائق رئاسة الجمهورية ، محضر اجتماع السادات بالرئيس بادجورنى ، مايو ١٩٦٧ ، وكذلك ، أمين هويدى ، الفرص الضائعة ، بيروت ١٩٩٢ ، ص ٦٧-٦٨ .
- (٢٢) وثائق وزارة العربية المصرية - غير منشورة - دفتر المحادثات التليفونية الخاص بإدارة المخابرات العربية ، حديث تليفونى بين اللواء محمد أحمد صادق والفريق صلاح محسن الساعة ١٢٠٠ ظهر يوم ١٤ مايو ١٩٦٧ .
- (٢٣) وثائق وزارة العربية المصرية - غير منشورة - تعليمات عمليات حربية صادرة من القيادة العامة للقوات المسلحة بتاريخ ١٤ مايو ١٩٦٧ اشتملت على توجيهات المشير عبد الحكيم عامر .
- (٢٤) مقابلة مع الفريق أول عبد المحسن كامل مرتضى يوم ٥ يونيو ١٩٨٧ بمنزله .
- (٢٥) مقابلة مع الفريق أول محمد فوزي بمنزله في ٢٩ يناير ١٩٩١ ، انظر كذلك محمد فوزى ، حرب الثلاث سنوات، مذكرات الفريق أول محمد فوزى ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٩١-٩٢ .
- (٢٦) محمد حسنين هيكل ، مرجع سبق ذكره ، ٤٦١-٤٦٣ .
- (٢٧) وثائق وزارة العربية - غير منشورة - نص خطاب الفريق أول محمد فوزى إلى الجنرال ريكى يوم ١٦ مايو ١٩٦٧ ، انظر أيضا محمد فوزى ، حرب الثلاث سنوات ، ص ٧٢-٧٤ ، ناتج ، أنتوني ، ناصر ، ص ٤٧ ، سيجيف ، صموئيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٣ ، وكذلك Quandt , William , Decade of Decisions of American Policy toward the Arab Israeli Conflict 1967-1976 , p. 71 , see also , Green , Stephen , Taking Sides , New York 1984 , p. 188.
- (٢٨) محمد حسنين هيكل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦٧-٤٦٨ ، انظر أيضا بارزوهار ، ميشيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩ .
- (٢٩) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية مرسلة من السفير محمد عوض القويني مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة إلى محمود رياض وزير الخارجية المصرية برقم ٢٥٨٧ / ١١١ يوم ١٦ مايو ١٩٦٧ ، «سرى للغاية» .
- (٣٠) محمود رياض ، مذكراته ، البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط ، دار المستقبل العربي ، الطبعة الأولى ١٩٨٦ ، ص ٣٧ .
- (٣١) وثائق القصر الجمهوري بعابدين - غير منشورة - محضر اجتماع الرئيس عبد الناصر بمستشاريه وزراء المختصين بمكتبه بالقصر الجمهوري بالقبة يوم ١٧ مايو ١٩٦٧ ،

- انظر أيضاً Laquer, Road to War 1967, pp. 97 - 99, Randolph Churchill, The Six Day War, Quandt, op.cit., p. 71.
- محبي الدين يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٩٠ بمنزله ، ومحمد رياض بمنزله يوم ٧ ديسمبر ١٩٩١، وأمين هويدي بمنزله يوم السبت ٢٠ مارس ١٩٩١ ، وأكدوا له أن جميع المجتمعين قد وافقوا على سحب قوات الطوارئ الدولية.
- (٢٢) وثائق الخارجية المصرية ، برقية مرسلة من وزير الخارجية محمود رياض إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٨ مايو ١٩٦٧ ، انظر كذلك محمود رياض ، مذكراته «البحث عن السلام» ، ص ٣٧-٣٨ ، انظر أيضاً رودنسون ، مكسيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٨ .
- (٢٣) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية مرسلة من السفير محمد عوض القويني إلى محمود رياض برقم ٥٢٢٢ / ٥٨٥ بتاريخ ١٨ مايو ١٩٦٧ سري جداً ، انظر أيضاً محمد فوزي ، حرب الثلاث سنوات ، ص ٧٤-٧٥ ، ناتج ، أنتوني ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥٤ .
- (٢٤) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة- برقية مرسلة من السفير القويني إلى محمود رياض برقم ٢٧٩٧ / ١٢١ بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٦٧ .
- (٢٥) وثائق القصر الجمهوري بعابدين ، محضر اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي بمنزل الرئيس جمال عبد الناصر بمنشية البكري بتاريخ ٢١ مايو ١٩٦٧ ، ملف رقم ١٠٦٧ .
- L.J. Library Box 18 , Middle East File . Letter for Usand from Arther Goldberg , dated 22 May 1967. (٢٦)
- (٢٧) وثائق وزارة الحربية ، القيادة العليا للقوات المسلحة ، محضر اجتماع الرئيس جمال عبد الناصر بالقادة والضباط بقاعدة أبو صوير الجوية ظهر يوم ٢٢ مايو ١٩٦٧ ، انظر كذلك بارزوهار ، ميشيل ، التاريخ السرى لحرب إسرائيل ، القسم الأول ، ترجمة الاستعلامات ، ص ٧-١٠ .
- (٢٨) وثائق وزارة الحربية ، دار المحفوظات العسكرية ، توجيهات نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٦٧ ، مرسلة إلى الفريق أول عبد المحسن مرتجى قائد الجبهة الشرقية ، العملية فجر ، سري للغاية .
- (٢٩) وثائق وزارة الحربية ، دار المحفوظات العسكرية ، توجيهات نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٧ / ٦٧ بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٦٧ ، العملية غرق ، سري للغاية .
- (٣٠) المصدر السابق .
- (٣١) وثائق القصر الجمهوري بعابدين - غير منشورة - محضر اجتماع الرئيس جمال عبد الناصر بالسفير السوفيتي بالقاهرة المستر ديمترى بوجيدايف بمنزل الرئيس بمنشية البكري في مساء ٢٢ مايو ١٩٦٧ ، نقلًا عن تفريغ شريط المقابلة الذي تم تحت إشراف سامي شرف ، انظر أيضًا بارزوهار ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠١-١٠٢ ، أنتوني ناتج ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥٧-٤٥٨ ، وكذلك مكسيم رودنسون ، إسرائيل والرفض الغربي ،

ص ١٥٧ . وقد ذكر بارزوهار أن عبد الناصر التقى بالسفير السوفييتي قبل إغلاق المضايق ، إلا أنه لم يشر إلى قرار الإغلاق ، أما ناتنج فقد ذكر أن عبد الناصر لم يتشاور مع موسكو قبل إعلان إغلاق الخليج ، بينما ذكر رودنسون أن الروس يدعون أن أحدا لم يشاورهم في عملية الإغلاق .

Department of State , Selection of Official Publications , Publications issued by (٤٢) Department of State , in June 12 , 1967 , p. 870 , see also Zohar , Michael Bar , Embassies in Crisis , p. 6 .

(٤٣) بارزوهار ، ميشيل ، مرجع سبق ذكره ، القسم الأول ، ص ٤ .

(٤٤) أوراق محمود رياض - غير منشورة - رسالة من الرئيس جونسون إلى الرئيس عبد الناصر ، ومرفق بها مذكرة قدمها السفير الأمريكي الجديد ريتشارد نولان إلى محمود رياض في ٢٣ مايو ١٩٦٧ .

L.J. Library , Memorandum for the President from Walt Rostow , dated 23 (٤٥) May 1967 , National Security File.

(٤٦) ناتنج ، انتوني ، ناصر ، ص ٤٥٤ ، انظر أيضاً بارزوهار ، التاريخ السري لحرب إسرائيل ، القسم الأول ، ص ١١٣ .

(٤٧) وثائق القصر الجمهوري بعادين ، محضر جلسة المباحثات بين الرئيس جمال عبد الناصر ويوثانت يوم ٢٢ مايو ١٩٦٧ ، ملف بعنوان " مقابلة الرئيس للسكرتير العام للأمم المتحدة " ، انظر كذلك أوراق محمود رياض - غير منشورة - تقرير كتبه محمود رياض عن مقابلة الرئيس للسكرتير العام للأمم المتحدة في ٢٣ مايو ١٩٦٧ ، محمود رياض ، مذكراته ، البحث عن السلام ، ص ٤٢-٤٣ ، انظر أيضاً سيف صموئيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٧-٨٨ .

(٤٨) بارزوهار ، ميشيل ، مرجع سبق ذكره ، القسم الأول ، ص ١٣١ .

Johnson , Lyndon , The Vantage Point , p. 297 , see also, Quandt, William , (٤٩) op.cit., p. 94.

(٥٠) أوراق العميد أركان حرب عبد المنعم خليل الشخصية - غير منشورة - مذكرة كتبها بخط يده عن مقابلته للفريق أنور القاضي والفريق أول محمد فوزي والفريق أول صدقى محمود يوم ١٩ مايو ١٩٦٧ .

(٥١) وثائق القيادة العامة للقوات المسلحة - هيئة عمليات القوات المسلحة - فرع العمليات ، توجيهات عمليات نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٥ / ١٩٦٧ بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٦٧ .

(٥٢) وثائق المحفوظات العسكرية - غير منشورة - القيادة العامة للقوات المسلحة ، إدارة الأركان ، برقية شفرية من المشير إلى العميد عبد المنعم خليل ، قائد قوات شرم الشيخ ، موقعة من الفريق محمد فوزي بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٦٧ سري للغاية ، سجل الحرب مسلسل ٢٠٣ بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٦٧ .

- (٥٣) مقابلة مع اللواء عبد المنعم خليل بمنزله في ١٥ مارس ٢٠٠٠ ، وقد سمح لى سيادته بالحصول على صورة طبق الأصل عن تعليمات قفل مدخل خليج العقبة الموقعة بإمضاء المشير محمد عبد الحكيم عامر ، وفي البند رقم ٧ أضيف بين قوسين بخط المشير (حتى لو كانت السفن المحروسة ترفع العلم الإسرائيلي). وبإطلاع على وثائق القوات المسلحة وجدت أن تعليمات قفل مدخل خليج العقبة مطابقة لما هو موجود في أوراق اللواء عبد المنعم خليل إلا أن نسخة عبد المنعم خليل الأصلية مسجل عليها بالحبر الأسود الآتي: إشارة رقم ٤٢٤ ٤٢٤/٥/٢٢ من السيد المشير «معاملة السفن المحروسة بسفن حربية إسرائيلية معاملة السفن المعادية ويصيّر الاشتباك مع السفينة» .
- (٥٤) وثائق القيادة العليا للقوات المسلحة ، تعليمات قفل مدخل خليج العقبة ، سري للغاية برقم ١٢٠ بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٦٧ ، بتوقيع المشير عبد الحكيم عامر ، والعبارة بين القوسين بخط يده .
- (٥٥) وثائق القيادة العليا ، محضر اجتماع مؤتمر القادة الذي حضره الرئيس عبد الناصر مساء يوم ٢٥ مايو ١٩٦٧ ، ملف بدون رقم .

Brecher , Michael , Decisions in Israel's Foreign Policy , pp. 390-395 , see also
 Laqueur , Walter , op.cit., p.166, Johnson , Lyndon , op.cit., pp. 291-294 , and
 Green , Stephen , op. cit., p. 244.

Johnson , Lyndon , op. cit., p. 395 , see also , Quandt, William , op. cit., p. 110. (٥٦)
 (٥٧) محمد فوزى ، حرب الثلاث سنوات ، ص ٩٣ ، انظر كذلك وثائق القصر الجمهوري بعادين ، رسالة كوسيجين إلى عبد الناصر سلمت له بمعرفة السفير السوفييتى بالقاهرة فى ٢٧ مايو ١٩٦٧ .

Barzohar , Michael , Embassies in Crisis , p. 35. (٥٨)

(٦٠) وثائق القصر الجمهوري بعادين ، أرشيف منشية البكري ، رسالة مرسلة من الرئيس عبد الناصر إلى الرئيس ليندون جونسون فى ٢ يونيو ١٩٦٧ ، ملف رسائل الرئيس الأمريكى ، انظر كذلك محمود رياض ، مذكراته «البحث عن السلام» ، ص ٤٦-٤٩ .

(٦١) محمود رياض ، المرجع السابق ، ص ٥١ .

(٦٢) محمد حسنين هيكل ، انفجار ١٩٦٧ ، ص ٧٠٨-٧١٩ ، انظر أيضاً جرين ، ستيفن ، الانحياز ، أماكن متفرقة ، محاضر الكنيست ، بيان إشكول عن المعركة ، جلسة الاثنين ٥ يونيو ١٩٦٧ ، ص ٦٩٩-٧٠٢ ، وثائق الحربية المصرية ، تقرير لجنة التحقيق العليا التي شكلت برئاسة اللواء حسن مطاوع لبحث أوضاع الطيران خلال نكسة يونيو ١٩٦٧ ، انظر كذلك وثائق القيادة العليا ، تقرير لجنة التحقيق التي رأسها الفريق عبد المنعم رياض .

(٦٣) أوراق العميد عبد المنعم خليل الشخصية - غير منشورة - تقرير خبرة قتال قوات شرم الشيخ خلال الفترة من ٢٠ مايو إلى ٨ يونيو ١٩٦٧ .